

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/13/Add.10
18 February 1988
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة 18 من الاتفاقية

التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف

اضافة

المكسيك

مقدمة

تقديم حكومة المكسيك ، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ووفقاً للمادة ١٨ من الاتفاقية ، تقريرها هذا عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، على أساس أنه يحتوي على معلومات عن عام ١٩٨٧ .

ويضع التقرير في الاعتبار التعليقات والآراء التي أبدتها خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثانية فيما يتعلق بالتقرير الأولي للمكسيك (CEDAW/C/5/Add.2) .

وعلى ضوء "المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل ومحطيات التقارير" (١)، لا يشير الجزء الأول من الوثيقة التي نقدمها الآن إلا إلى الجوانب التي لم يتناولها التقرير الأولي ، بينما يوفر الجزء الثاني معلومات محددة فيما يتعلق بكل من أحكام الاتفاقية .

(١) الوثيقة CEDAW/C/7 .

الجزء الأول

١ - الجوانب العامة (٢)

قدمت حكومة المكسيك في التقرير الأولي وصفا تفصيليا للأحكام الدستورية والقواعد ذات الصلة في التشريع المكسيكي التي تكفل المساواة في الحقوق وتحمّل التمييز ضد المرأة في جميع جوانب الحياة الوطنية.

وتقرر المادة ٤ من الدستور السياسي للولايات المكسيكية المتحدة أن "الرجل والمرأة متساويان أمام القانون". ومبداً المساواة القانونية مقرر دستورياً أيضاً فيما يتعلق بالجنسية (المادة ٣٠)، والأهلية المدنية والسياسية (المادتان ٣٤ و ٣٥)، والعمل (المادة ١٢٣).

ومبداً المساواة بين الرجل والمرأة راسخ تماماً في التشريعات القانونية للبلد، وأهمها قانون السكان العام، وقانون الجنسية والتجنس، والقانون الاتحادي للعمل، والقانون الاتحادي الناظم للعاملين في خدمة الدولة، والقانون التجاري، والقانون المدني للمنطقة الاتحادية فيما يتعلق بالمسائل العادلة ولعموم الجمهورية فيما يتعلق بالمسائل الاتحادية، وقانون الاجراءات المدنية للمنطقة الاتحادية.

وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة ٣ (هـ) من "المبادئ التوجيهية العامة"، تضفي المادة ١٣٣ من الدستور السياسي بأن الاتفاقيات الدولية التي يوقع عليها رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ تكون، مع الدستور المكسيكي والقوانين التي يسنها الكونغرس الاتحادي، القانون الأعلى لكل الاتحاد، وعلى هذا فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنطبق بصفة مباشرة على المكسيك عن طريق تضمينها في التشريع الوطني.

ولا بد من التأكيد على أن قضاة كل ولاية من ولايات الجمهورية ملزمون، وفقاً لهذه المادة من الدستور، بأحكام الاتفاقية التي يتعلق بها هذا التقرير، حتى في حالة تنازعها مع أحكام معاكسة قد توجد في القوانين أو الدساتير المحلية.

ومن ثم فإن التشريع المكسيكي يحتوي على الأحكام الازمة للقضاء على الممارسات المترتبة بأي شكل من الأشكال على التمييز القائم على الجنس، والتي تنتهك حقوق الإنسان للمرأة في المكسيك، ومنع وقوع تلك الممارسات.

وقد شهد المجتمع المكسيكي تغيرات عميقة في هذا القرن. وأشارت الأعمال التي أنجزها النظام المنبع عن الثورة التي بدأت عام ١٩١٠، على أوسع قطاعات السكان. وفي عام ١٩٣٠ كان العمر المتوقع للمكسيكي المتوسط ٣٧ سنة، في حين هو حالياً ٦٦ سنة؛ وانخفضت الأمية من ٥٠ في المائة إلى ٩ في المائة في نفس الفترة؛ ووصل شمول الفمán

(٢) الوثيقة CEDAW/C/٧ ، الفقرة ٣ (أ) و (ب) و (هـ) .

الاجتماعي الى نحو نصف السكان ؛ وتتوفر الخدمات الصحية الأساسية الان لسائر السكان تقريباً .

وبالمثل ، تحول الاقتصاد المكسيكي من خلال سياسات أساسية يستحق الذكر منها الاصلاح الزراعي ، والتنمية الصناعية ، وتوسيع الهياكل الأساسية والاتصالات والخدمات الحضرية .

وهذا هو الاطار لسياسات الدولة المكسيكية من أجل الحماية الحقيقية لحقوق المرأة في المكسيك . وتكفل الاملاح الدستورية المختلفة التي أدخلت بين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٧٤ المساواة القانونية الكاملة بين الرجل والمرأة . وعلى جانب هذا ، بذلت عناية كبيرة بالنهوض بالمركز الاجتماعي للمرأة في برامج التنمية ، من أجل زيادة اشتراك المرأة في جميع أنشطة الحياة الوطنية ، وبصفة خاصة ، من أجل تهيئة فرص وصولها الى الخدمات التعليمية والصحية ، وبذلك تخلق الظروف الضرورية لادماجها في القطاع النظامي من الاقتصاد ، والتوظيف الرسمي ، والฟمان الاجتماعي .

ومنذ أن أعلنت الأمم المتحدة السنة الدولية للمرأة في عام ١٩٧٥ ، ارتبطت الجهود المكسيكية المبذولة في هذا المجال بالتدابير التي اعتمدها المجتمع الدولي في المؤتمرات العالمية التي عقدت في مدينة المكسيك وكوبنهاغن ونيروبي ، والتي يتجلّى فيها ادراك واضح للتفاعل بين المشاكل المؤثرة على المرأة والمشاكل الانمائية ومشاكل المجتمع ككل ، ونية تحقيق تغيير دائم في المفهوم التقليدي لأدوار الرجل والمرأة في المجتمع وفي الأسرة ، لأن بخس تقدير قيمة أنشطة المرأة في جميع الميادين يقلل الجهد الجماعي .

٢ - البرنامج الوطني لتعزيز وكفالة التنمية والتقدم الكاملين للمرأة^(٣)

في السنوات الأخيرة ، تجسدت في برنامج العمل الوطني لاشراك المرأة في التنمية السياسات التي تقوم حكومة المكسيك بتنفيذها بغية تعزيز حالة المرأة والمستندة الى التجربة الوطنية والتي يشيرها الاسهام الكبير الذي قدمه عقد الأمم المتحدة للمرأة . ويقترح في هذا البرنامج ، الذي نرفق نسخة منه ليستخدمها أعضاء اللجنة (المرفق الأول) ، خطوط عمل لمختلف مجالات حياة المجتمع ، ويشجع اشتراك المرأة المكسيكية المباشر والنشط فيها .

(٣) الوثيقة CEDAW/C/7 ، الفقرة ٣ (د) .

الجزء الثاني (٤)

١ - التدابير المؤسسة

تشتمل أهداف وأولويات المجلس الوطني للسكان ، وهو الوكالة التابعة للحكومة الاتحادية والمسؤولة عن تعزيز اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، على تحسين ظروف حياة المرأة في المكسيك . وقد أجرى المجلس ، واعداً هذا في حسبانه، دراسة استقصائية وطنية في النصف الأول من عام ١٩٨٣ بغية استكمال المعلومات عن حالة المرأة ودراسة التقدم المحرز في البرامج المنفذة في هذا الميدان حتى عام ١٩٨٣ ، وكذلك بغية الحصول على مقترنات لسياسات تنفذها حكومة الجمهورية . وأدت الدراسة الاستقصائية السكانية إلى وضع مشروع برنامج عمل أقرت مبادئه العامة في آب/أغسطس ١٩٨٣ .

ويقترح برنامج العمل مسالك للسياسة العامة ، وهو أيضاً الأساس للبرامج المحددة لدى مختلف الوكالات التابعة لحكومة الجمهورية ، على الصعيد المحلي وفي الولايات وعلى الصعيد الاتحادي . وأهداف برنامج العمل الوطني لاشراك المرأة في التنمية مدرجة في الخطة الوطنية للتنمية للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، التي غالبت ، عن طريق تطبيق البرامج الرامية إلى تحقيق مشاركة اجتماعية واسعة ، أطول أزمة اقتصادية عانى منها البلد في تاريخه الحديث .

ومن أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل الوطني ، أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة باعتبارها آلية لتنسيق وتقدير البرامج والأنشطة القطاعية المعنية .

وتتألف اللجنة الوطنية للمرأة من ممثلات للفروع الثلاثة لحكومة الاتحاد ، وممثلات لحكومات ولايات الجمهورية ، ول المختلف المنظمات الاجتماعية ومراكز التعليم العالي . وكل من الممثلات هي أيضاً منسقة لجنة المرأة في المنظمة أو المؤسسة أو أمانة الولاية أو دائرة الحكومة الاتحادية التي تمثلها .

وهناك أيضاً لجان للمرأة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وكذلك في أجهزة القضاء الاتحادية .

وبالمثل أنشئت لجان في ولايات الجمهورية ، وفي عدد من المجالس المحلية ، وفي المنظمات الاجتماعية للولايات .

وقد وضعت اللجنة الوطنية للمرأة ، بصفتها الوكالة الحكومية المسؤولة عن

تنسيق برنامج العمل الوطني ، برامجا تنفيذيا لفترة السنوات الثلاث ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، الهدف من أعماله ومبادراته تعزيز اشتراك المرأة المكسيكية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية .

وقد وضع البرنامج التنفيذي (المورف المكسيكي) مع المراقبة الواجبة لاستراتيجيات نيريوي التطلعية للنهوض بالمرأة (أثناء الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ٢٠٠٠) ، وهو ينص على تدابير محددة لتنفيذ برنامج العمل الوطني المذكور آنفا ، محددا الأولويات للدوائر الحكومية ، إلى جانب المنظمات الاجتماعية والمؤسسات الأكademie .

٢ - معلومات احصائية

يسرا حكومة المكسيك أن تقدم أدناه المعلومات التي طلبتها اللجنة عن حالة المرأة في المكسيك في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية .

الف - الجوانب الديموغرافية

الجدول ١

مجموع السكان (بالآلاف)

السنة	المجموع	ذكور	إناث
١٩٤٠	١٩ ٦٥٣٥	٩ ٦٩٥٧	٩ ٩٥٧٧
١٩٥٠	٢٥ ٧٩١٠	١٢ ٦٩٦٩	١٣ ٠٩٤٠
١٩٦٠	٣٤ ٩٢٣١	١٧ ٤١٥٣	١٧ ٥٠٧٨
١٩٧٠	٤٨ ٢٢٥٢	٢٤ ٠٦٥٦	٢٤ ١٥٩٦
١٩٨٠	٦٩ ٣٤٦٩	٣٤ ٥٨٠٠	٣٤ ٧٦٦٩
١٩٨٤	٧٦ ٨٩١٨	٣٨ ٤٤٩٧	٣٨ ٣٤٢٠

الجدول ٢

السكان الالناث - ريف وحضر (بالآلاف)

السکان الاناث (في الحضر) ^(١)	السکان الاناث (في الريف)	السنة
٩٠٣٠	٨٣٣٨	١٩٦٠
١٤٣٦٩	٩٢٠٣	١٩٧٠
٢٣٠٣٤	١١٧١٤	١٩٨٠

(١) اللاتي يعيشن في مجتمعات محلية يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة .

الجدول ٣

الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني ، ١٩٨٠

معدل النمو	الكثافة	في السنة
٢٪	٣٤	نسمة / كلم ^٢

الجدول ٤

توزيع السكان حسب فئات السن بالنسبة المئوية ١٩٨٠،

فئة السن	المجموع	المجموع	ذكور	إناث
٤ - ٠	١٦١	١٦٥	١٥٨	١٠٠
٩ - ٥	١٥٣	١٥٦	١٥٠	١٥٠
١٤ - ١٠	١٣٤	١٣٦	١٣٢	١٣٢
١٩ - ١٥	١١١	١١٠	١١٣	١١٣
٢٤ - ٢٠	٨٩	٨٦	٩١	٩١
٢٩ - ٢٥	٦٩	٦٨	٧٠	٧٠
٣٤ - ٣٠	٥٦	٥٥	٥٧	٥٧
٣٩ - ٣٥	٤٩	٤٧	٤٩	٤٩
٤٤ - ٤٠	٤٤	٤١	٤٢	٤٢
٤٩ - ٤٥	٣٤	٣٣	٣٤	٣٤
٥٤ - ٥٠	٢٧	٢٧	٢٨	٢٨
٥٩ - ٥٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٤ - ٦٠	٦١	٦٦	٦١	٦١
٦٥ فأكثـر	٣٨	٣٨	٣٩	٣٩

الجدول ٥

العمر المتوقع للنساء

السنّة	العمر المتوقع (بالسنوات)
١٩٤٠	٤٢٥٠
١٩٥٠	٥١٠٤
١٩٦٠	٦٠٣٢
١٩٧٠	٦٣٩٥
١٩٨٠	٦٧٠٠

وقد أجرت حكومة المكسيك دراسة استقصائية ديموغرافية وطنية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٢ و هدفها الرئيسي قياس مشتويات الخصوبة وتحديد النسل . واستخدمت الدراسة الاستقصائية عينة طبقية ذات مستويين هما الأسر والنساء اللاتي يتراوح سنهن بين ١٥ عاماً و ٤٩ عاماً ويقمن في المنزل . وكان عدد الأسر التي تم زيارتها نحو ٣٠ ٠٠٠ أسرة وعدد النساء اللاتي أجريت مقابلات معهن ١٠ ٢٥٥ من النساء . وتمثل البيانات التي جمعت زهاء ١٧ مليون امرأة مكسيكية ، وهي مبنية أدناه لعلم اللجنة ، بدءاً بالبيانات التي وفرتها الدراسة الاستقصائية فيما يتعلق بالخصائص العامة للنساء اللاتي أجريت مقابلات معهن .

الجدول ٦

توزيع جميع النساء بالنسبة للمئوية حسب فئة السن وحجم منطقة الاقامة

حجم منطقة الاقامة

السن	المجموع	المنطقة الحضرية الكبرى (ب)	أقل من ٢٠٠ نسمة (١)	أكثـر من ٢٠٠ نسمـة	المناطق الحضرية
١٩ - ١٥	١٠٠	٤٩٨	٢٣٥٣	٢٦٩	
٢٤ - ٢٠	١٠٠	٤٣٢	٢٦٠	٣٠٨	
٢٩ - ٢٥	١٠٠	٤٣٠	٢٦٤	٣٠٦	
٣٤ - ٣٠	١٠٠	٤٨٦	٢٣٥٣	٢٨٠	
٣٩ - ٣٥	١٠٠	٥١٣	٢٤٢	٢٤٥	
٤٤ - ٤٠	١٠٠	٥٠٠	٢٤٠	٢٦٠	
٤٩ - ٤٥	١٠٠	٥١٥	٢٢٩	٢٥٥	
المجموع	١٠٠	٤٧٧	٢٤٤	٢٧٩	

(أ) باستثناء المناطق الحضرية الكبرى التالية : مدينة المكسيك ، وادي الحجارة ، مونتيري .

(ب) المناطق الحضرية الكبرى التالية : مدينة المكسيك ، وادي الحجارة ، مونتيري .

الجدول ٧

تقسيم الحالة المدنية للنساء اللاتي يتراوح سنهن بين ١٥ عاماً و ٤٩ عاماً ، بالنسبة للمئوية

الحالة المدنية	١٩٨٢
متزوجات	٥١٥
ارتباط حر	٩٠
أرامل	٢٧
مطلقات أو منفصلات	٤٢
غير متزوجات	٣٢٥
المجموع	١٠٠٠

الجدول ٨

توزيع جميع النساء بالنسبة المئوية حسب فئة السن والتعليم

السن	المجموع	الكلية						
		لم يكملن المدرسة	أكملن المدرسة	لم يلتحقن بالمدارس	الابتدائية	الثانوي	تحفيزية أو أعلى	التعليم
١٩ - ١٥	١٠٠٪٠	٣٢٪	٢٢٪٤	١٩٪٧	٢٩٪٧	١٤٪٣	١٠٪٥	
٢٤ - ٢٠	١٠٠٪٠	٤٪٨	٢٤٪٨	٢١٪١	١٦٪٤	١٥٪٤	١٧٪٥	
٢٩ - ٢٥	١٠٠٪٠	٨٪٨	٣٠٪٢	٢٢٪٨	١٢٪٥	١٠٪٤	١٥٪٢	
٣٤ - ٣٠	١٠٠٪٠	١١٪٧	٣٩٪٧	١٩٪٩	٨٪٦	٧٪٧	١٢٪٤	
٣٩ - ٣٥	١٠٠٪٠	١٩٪٠	٤١٪٧	١٨٪٠	٦٪٣	٥٪٥	١٠٪٠	١
٤٤ - ٤٠	١٠٠٪٠	٢٦٪٦	٤٠٪٢	١٥٪٩	٣٪٩	٣٪٤	١٠٪٠	٢
٤٩ - ٤٥	١٠٠٪٠	٣٠٪٥	٤٣٪٩	١٢٪١	٣٪٤	٣٪٠	٧٪١	٣
المجموع	١٠٠٪٠	٥١١٪٥	٣١٪٨	١٩٪٤	١٤٪٧	١٠٪١	١٢٪٥	

الجدول ٩

توزيع جميع النساء بالنسبة للمئوية حسب التعليم ، وتبعاً لحجم منطقة الاقامة

التعليم							حجم	منطقة	الاقامة
تعليم	كلية	أكملن	لم يكملن	لم يلتحقن	المجموع	المدارس	بالمدارس	المنطقة	
٥٦	٥٩	١١١	١٧٣	٤٢٦	١٧٦	٤٢٦	١٠٠	٢٠٠٠ نسمة	أقل من ٢٠٠٠ نسمة
١٧٠	١١٢	١٨١	٢١٦	٢٥٠	٧١	٢٥٠	١٠٠	٢٠٠٠ نسمة	أكثر من ٢٠٠٠ نسمة
٢٠٢	١٦٥	١٨١	٢٠٩	١٩٣	٥٠	١٩٣	١٠٠	المناطق الحضرية	الكبرى

الجدول ١٠

نسبة النساء العاملات ، حسب فئة السن

السن	نسبة النساء العاملات ^(١)
١٩ - ١٥	٦١%
٢٤ - ٢٠	٢٩%
٢٩ - ٢٥	٢٣%
٣٤ - ٣٠	٢٢%
٣٩ - ٣٥	٢٢%
٤٤ - ٤٠	١٨%
٤٩ - ٤٥	٢١%
المجموع	٢٢%

(١) يمعنى أن لهن عملًا نظاميًّا يحصلن منه على دخل.

وتبلغ نسبة النساء العاملات في المناطق التي بها أقل من ٢٠٠٠٠ نسمة ١٥ في المائة ، وفي المناطق التي بها أكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة ٢٥ في المائة ، وفي المناطق الحضرية الكبرى وهي مدينة المكسيك وادي الحجارة ومونتيري ٣٠ في المائة .

الجدول ١١

متوسط عدد الأطفال المولودين أحيا
حسب فئة السن ، ١٩٨٢

السن	متوسط عدد الأطفال المولودين أحيا
١٩ - ١٥	١٨
٢٤ - ٢٠	١٠
٢٩ - ٢٥	٤٧
٣٤ - ٣٠	٨٤
٣٩ - ٣٥	٣١
٤٤ - ٤٠	٨٧
٤٩ - ٤٥	٣٧
المجموع	٢٦٢

ويبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحيا للنساء الالاتي لم يلتحقن بالمدارس ٦٣٥ ، وللننساء الالاتي لم يكملن التعليم الابتدائي (الأساسي) ٣٩٧ .

وفي حالة النساء الالاتي أكملن التعليم الابتدائي (الأساسي) ، يبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحيا ٣٠٢ ، مقارنة بـ ١٠١ للنساء الالاتي نلن تعليما ثانويا .

ويبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحيا للنساء الالاتي يقمن في مجتمعات محلية يقل عددها عن ٢٠٠٠ نسمة ٣٢٢ ، بينما يبلغ المتوسط للنساء الالاتي يقمن في مجتمعات محلية يزيد عددها عن ٢٠٠٠ نسمة ٣٥٣ ، مقارنة بـ ٢١٨ في المناطق الحضرية الكبرى ، وهي مدينة المكسيك و وادي الحجارة ومونتيري .

ويبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحيا للنساء المشتغلات ٧٤١ ، بينما يبلغ المتوسط للنساء غير العاملات (بمعنى أنه ليست لهن وظيفة نظامية يحصل منها على دخل) ٣٠٤ .

الجدول ١٢

نسبة النساء اللاتي استعملن وسائل منع الحمل
ونسبة اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة
حسب فئة السن

<u>نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل الفعالة (١)</u>	<u>استعملن وسائل منع الحمل</u>	<u>السن</u>
٠٣٠	٠٧٠	١٩ - ١٥
٠٤٢	٠٦٣	٢٤ - ٢٠
٠٤٠	٠٥٩	٢٩ - ٢٥
٠٤٦	٠٦٣	٣٤ - ٣٠
٠٤١	٠٦١	٣٩ - ٣٥
٠٢٩	٠٤٣	٤٤ - ٤٠
٠١٤	٠٢٧	٤٩ - ٤٥
٠٢٦	٠٣٩	المجموع

(١) النساء اللاتي يقلن أنه قد تم تعقيمهن أو زواجهن ، أو اللاتي
كن ولا زلن يستعملن الحبوب أو الحقن أو الأرفلة أو اللوالب .

الجدول ١٣

نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة
من بين جميع النساء المتزوجات والنساء اللاتي يعشن
في ارتباطات حرة ، حسب مستوى التعليم

النساء اللاتي يستعملن
وسائل منع الحمل الفعالة

المجموع
٠٤٠

<u>سنوات التعليم</u>	<u>التعليم</u>
٠٢٢	لم يلتحقن بالمدارس
٠٣٨	لم يكملن التعليم الابتدائي
٠٤٥	أكملن التعليم الابتدائي
٠٤٧	تعليم ثانوي
٠٥٦	تعليم تقني
٠٥٣	بكالوريا أو تدريب مهني

الجدول ١٤

نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة
من بين جميع النساء المتزوجات والنساء اللاتي يعشن
في ارتباطات حرة ، حسب حجم منطقة الاقامة

النساء اللاتي يستعملن
وسائل منع الحمل الفعالة

المجموع
٠٤٠

<u>حجم منطقة الاقامة</u>
أقل من ٢٠٠٠٠ نسمة
أكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة
المناطق الحضرية الكبرى: مدينة المكسيك ووادي الحجارة ومونتيري

الجدول ١٥

نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة من بين
جميع النساء المتزوجات والنساء اللاتي يعيشن في ارتباطات
حرة ، حسب عدد الأطفال المولودين أحيا

النساء اللاتي يستعملن
وسائل منع الحمل الفعالة

٤٤٠

المجموع

عدد الأطفال المولودين أحيا

٦٠٠

صفر

٤١٠

١ أو ٢

٤٨٠

٣

٥٣٠

٤ أو ٥

٣٦٠

٦ أو أكثر

والسياسة السكانية للمكسيك جزء من الاستراتيجية العامة للتنمية للبلد ، و تستند إلى اعتبارات انسانية فيما يتعلق بحرية الفرد وقرار الأسرة . و تدرك حكومة المكسيك أن السياسة الديموغرافية ينبغي أن تفع في اعتبار الاحتياجات الاجتماعية وأن الهدف ينبغي أن يكون تعزيز الرفاه العام للأسرة والمجتمع .

وتدل نتائج الدراسة الاستقصائية الديموغرافية الوطنية على الأنماط السائدة في المكسيك في السنوات الأخيرة . فمع ارتفاع مستوى تعليم المرأة المكسيكية ، حدثت زيادة في فرص عثورها على الوظائف ، وفضلًا عن ذلك ، فيما يتعلق بعدد كبير من النساء ، في فرص انخراطها في الحياة الحضرية – وهي عوامل سبب انتفاضا في متوسط عدد الأطفال المولودين أحيا .

وقد كانت للأسرة الموسعة في الماضي ، أي منذ ٤٠ أو ٥٠ سنة فقط ، مبرراتها الاجتماعية والاقتصادية الخامدة ، ولكنها كانت أيضًا تعكس ندرة المعلومات عن التربية الجنسية وتنظيم الأسرة ، كما تعكس قوة التقاليد ، ومحدودية الخدمات الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي .

وتسود اليوم الأسرة النواة ، وتشكل التربية الجنسية جزءاً من التعليم العام . وقد أجريت حملات اعلامية واسعة النطاق عن تنظيم الأسرة ، وتتوفر الخدمات الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي لغالبية السكان .

٣ - معلومات مستكملة عن تطبيق مواد الاتفاقية (٥)

المادة ٥

من أجل تعزيز التطبيق الكامل للمادة ٥ من الاتفاقية ، ومن ثم تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، أعدت المكسيك حملات اعلامية وتوجيهية واضطاعت بها مستخدمة وسائل الاعلام الجماهيري (الاذاعة والتلفزيون) بشأن ما يلي :

- ١' أهمية دور المرأة كأم ؟
- ٢' الفوائد التي تجنيها المرأة من مواصلة دراستها أو التوسيع في الدراسات التي سبق لها القيام بها ؟
- ٣' وظيفة الأسرة باعتبارها المحور الرئيسي للمجتمع ، وأهمية كل من مكوناتها : الأب والأبناء والبنات والأجداد والأعمام أو الأخوال والعمات أو الحالات ، الخ ؟
- ٤' الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة كأفراد تنتهي إلى الطبقات الوسطى أو إلى الفئات الأقل دخلاً ، وما يتربّ على ذلك الاعتراف بالمسؤولية المشتركة لجميع أفراد الأسرة عن العمل المنزلي .

المادة ٦

تكفل المادة ٤ من الدستور السياسي للجمهورية مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلد على قدم المساواة مع الرجل ، مع كفالة المساواة بين الرجل والمرأة كأفراد أمام القانون .

ويتجسد التمتع بالحقوق السياسية وممارستها في المادة ٣٤ من الدستور ، التي تنص على أن "الرجال والنساء ، الذين لهم مركز المكسيكيين ٢٠٠٠" وبلغوا سن ١٨ عاما هم "مواطنون في الجمهورية" .

(٥) الوثيقة CEDAW/C/7 ، الفقرة ٤ . فيما يتعلق بالمادة ٦ و ٩ و ١٣ و ١٥ و ١٦ من الاتفاقية ، تود حكومة المكسيك أن تكرر المعلومات التي قدمتها إلى اللجنة في تقريرها الأولي .

وتحدد المادة ١٨ من الدستور امتيازات المواطنين وتقسّر أن: المواطنين المكسيكيين (رجالاً ونساءً) يحق لهم الاشتراك في تشكيل المؤسسات العامة وتسييرها ، أي أن لهم الأهلية السياسية لأن يصوّتوا وينتخبوا ، وللارتباط معاً بهدف تشكيل الأحزاب والنظر في المسائل السياسية وشغل أي منصب عام .

وعلى الرغم من أن التقرير الأولي لحكومة المكسيك ، المقدم في عام ١٩٨٢ ، يتضمن بالفعل توضيحاً عاماً للأسس القانونية للمساواة السياسية للمرأة ، أي الإطار القانوني لاشتراكها في الحياة السياسية للأمة ، فإن من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن اشتراك المرأة في السياسة إنما يخضع لمستوى وعيها السياسي ولأفكار النمطية الثقافية (التي تستمرة في معظم البلدان التي لها ماض استعماري) والتي تنزع ، بطريقة معتمدة ، إلى ربط وظيفة المرأة على نحو أوّلوي بالأنشطة الخاصة والأسرية أكثر من ربطها بالأنشطة العامة والجماعية .

ومن ثم فإن مساهمة الأحزاب السياسية مسألة ذات أهمية رئيسية ، لأن قدرتها على التعبئة الاجتماعية ونشر الأيديولوجيات وترويج المقتراحات البرنامجية تمكّنها من تقديم مساهمة إيجابية في تعزيز النشاط السياسي الذي تقوم به المرأة .

المرأة في الأحزاب السياسية

أدت ديناميات الأحزاب السياسية نفسها ، في السنوات الأخيرة ، في المكسيك ، إلى انخراط عدد أكبر من النساء في القيادة الحزبية على مختلف مستوياتها وقد رشحت امرأة للاقتراب لمنصب رئيس الجمهورية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ .

ومن الناحية التنظيمية ، تحدد الأحزاب السياسية مشاركة المرأة باللجان أو الأمانات المعنية بالنهوض بالمرأة أو بمنظمات المرأة ، وهو ما ترى بعض تيارات اليسار المناصر للمرأة أنه يقيّد تدخل المرأة في القرارات التي تؤثر على الحزب ككل .

وفي عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ ، أجرى الحزب الشعوري المؤسسي تغييرات هامة في وثائقه الأساسية فيما يتعلق بالمرأة وأنشأ المجلس الوطني لمشاركة المرأة ، الذي يتولى الحزب من خلاله أن "يكافح من أجل انتفاذ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون وتعجّيل انخراط الإناث من السكان في مهام الحزب وجهوده الهدافة إلى التنمية الوطنية" . وبهذه الروح انتخب الحزب امرأة أمينة عامة للجنته التنفيذية الوطنية ، وهو منصب شغلته حتى أوائل عام ١٩٨٧ .

ويقوم مجلس مشاركة المرأة التابع للحزب بتنظيم اجتماعات للمرأة في قطاعات الفلاحين والعمال والقطاعات الشعبية مما يتيح الفرصة لصياغة المطالب والتطلعات والدعوى وانتقادات التي تشكل المصدر الرئيسي لوضع مقتراحات تقدمها المرأة إلى قيادة الحزب لادراجها في البرنامج الانتخابي الأساسي .

وعلى نحو متضاد ، ظلت التنمية الوطنية والتحول الحضري المعجل والتحديث الاقتصادي والتغيرات الواسعة المدى في الحياة الثقافية والتعليمية للمكسيك ، الظروف والمتطلبات الموضوعية لزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية . ومع ذلك ، لم تتقدم هذه المشاركة إلا تدريجيا ولا تزال تعوقها مفاهيم تقليدية معينة ، غير أن الحزب والمنظمات الاجتماعية تكافح هذه المفاهيم .

وحاولت الأحزاب السياسية ، بصفة عامة ، حيث تواجهها هذه العقبات ، التي تحد من امكانيات المجتمع المكسيكي على احرار المزيد من التقدم في بناء أمة وأكثر قوة وانتاجية ، ومن ثم أكثر ديمقراطية واستقلالا وسيادة ، ان تعطي قوة دفع أكبر لمشاركة المرأة من أجل تحقيق الممارسة اليومية الكاملة لحقوقها المتساوية على نحو ما هي مجسدة في الدستور السياسي النافذ في المكسيك .

وتتشتمل قائمة الناخبين المستكملة على ما مجموعه ١٣٨ ٦٠٢ مواطنـا (٧٨٣ ١٨ ٠٢٣ امرأة و ٥٧٨ ١٧ رجلا) . وهذا يعني أن العدد الإجمالي للمواطنين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات الاتحادية القادمة يتكون من ٥١ في المائة من النساء و ٤٩ في المائة من الرجال .

وفي الانتخابات التي أجريت لتشكيل الهيئة التشريعية الحالي المكون من مجلس المندوبين في كونغرس الاتحاد ، في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، كان هناك ٢٤٨ مرشحة للعمل مندوبات ، على الصعيد الاتحادي ، للأحزاب السياسية الثمانية التي تقدمت بمرشحيـن ، وفيما يلي تقسيمهن حسب الأحزاب :

<u>عدد النساء</u>	<u>الحزب</u>
٥٣	حزب العمال الشوري
٣١	الحزب الشوري المؤسسي
٢٧	حزب الثورة المكسيكية الأصيل
٢٦	حزب الشعب الاشتراكي
٢٥	حزب العمال الاشتراكي
٢٤	الحزب الديمقراطي المكسيكي
٢٣	حزب العمال المكسيكي
٢١	حزب العمل الوطني
١٨	الحزب الاشتراكي المكسيكي الموحد
٢٤٨	<u>المجموع</u>

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في فروع حكومة الاتحاد الثلاثة ، تنبغي ملاحظة ما يلي :

الفرع التنفيذي للاتحاد

يوجد ٩١ امرأة في مناصب قيادية ، منهان أمينتان مساعدتان وموظفة كبيرة ، في حين أن الباقيات هن رئيسات وحدات في الحكومة الاتحادية ومتذوبات سياسيات في دائرة المنطقة الاتحادية . وهذا لا يشمل النساء العاملات في وزارة الخارجية المكسيكية لأنهن ، على الرغم من كونهن أيضا جزءا من الموظفين الرفيعي المستوى في الجهاز التنفيذي ، سيشار اليهن في المعلومات المتعلقة بالمادة ٨ من الاتفاقية

الفرع التشريعي

يوجد في كونغرس الاتحاد ما مجموعه ٣٦ مندوبة اتحادية وست عضوات في مجلس الشيوخ .

فرع القضاء

تتكون المحكمة القضائية العليا للدولة من ٢١ قاضيا ، بينهم أربع من النساء . ويوجد في المحاكم المختلفة ٣٦٧ من الموظفين القضائيين ، بينهم ١٢٩ امرأة ، منهان رئيسة المحكمة القضائية العليا (Tribunal Superior de Justicia)

الجدول ١٦

الموظفوون القضائيون ، حسب الجنس

النسبة المئوية	النسبة المئوية	ذكور	المجموع	قضاء المحاكم الأعلى
٣٦	١٤	٦٤	٢٥	٣٩
قضاء المحاكم الأدنى (magistrados)				
٣٦	٨١	٦٤	١٤١	٢٢٢
قضاء المحاكم الأدنى (jueces)				
٤٥	٢١	٥٥	٢٦	٤٧
٢٧	١١	٧٣	٢٩	٤٠
٣٠	٩	٧٠	٢١	٣٠
٣٩	٢٦	٦١	٤٠	٦٦
٢٣	١	٦٧	٢	٣
للمحاكم المدنية والجنائية الابتدائية				
-	-	١٠٠	١	١
٣٧	١٣	٦٣	٢٢	٣٥
قضاء الملحق				
أمناء المحاكم				
٢٢	٣٤	٦٨	٧٢	١٠٦
(secretarios de acuerdos)				
٢٣	٤	٦٧	٨	١٢
٣٢	٣٠	٦٨	٦٤	٩٤
٢٩	٨	٧١	٢٠	٢٨
٢٩	٩	٧١	٢٢	٣١
٢٣	٣	٧٧	١٠	١٣
٤٥	١٠	٥٥	١٢	٢٢
٣٥	١٢٩	٦٥	٢٣٨	٣٦٧
المجموع				

(١) في ١ آب / أغسطس ١٩٨٧ .

وهناك مشاركة كبيرة للمرأة في حكومات ولايات الجمهورية وال المجالس المحلية في جميع أرجاء البلد . ومن الأمثلة لذلك انه ، في عام ١٩٨٠ ، انتخبت امرأة كحاكم لولاية كوليمبا ، وفي عام ١٩٨٦ ، انتخبت امرأة أخرى كحاكم لولاية تلاخكالا . وهناك أيضا نساء يشغلن وظائف أمين عام أو أمين (في حكومات الولايات) حيث يعملن مسؤولات عن شؤون السياحة والمالية ، الخ . وفي عام ١٩٨٧ ، أنشأت ولاية غویریرو أمانة للنهوض بالمرأة . والمطالب الاجتماعية للنساء الناشطات في السياسة متعددة . وتعدّد أسباب التنوع إلى خلفيتهن الطبقية ، وخصائص مكان العمل ، وتطور مجتمعاتهن المحلية ، وخصائصهن الأقلية والثقافية المختلفة ، ووجود الخدمات العامة أو عدمه .

وعلى سبيل المثال ، تسعى النساء من السكان الأصليين إلى الحصول على الدعم بغية التغلب على الفقر ويطلبن أيضاً بالاحترام الكامل لثقافتهن وشخصيتهن المتميزة . وترى الفلاحات الاعتراف بحقهن في الأرض ومواصلة توفير الائتمان والتدريب بغية تشجيع الوحدات الانتاجية . وتطالب العاملات البدويات وعامة النساء العاملات بالامتثال للمفهوم الدستوري القائل بـ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي" ، ويطلبن دوماً بتوفير الخدمات بغية تمكينهن من القيام بمسؤولياتهن بصفتها عاملات وبصفتها أمهات . وتسعى النساء من فئات الدخل المتوسط ، بما فيهن ربات البيوت ، إلى الحصول على الخدمات العامة والمسكن اللائق والوظيفة . وهن يرددن أيضاً أن يقمن بدور متزايد في الشأن العام ويواصلن كفاحهن ضد المفاهيم التي تخل بكرامتهن وقيمتهن الإنسانية .

وجميع النساء ، في حين يؤكدن دورهن الأساسي باعتبارهن محور الأسرة المكسيكية وفي استمرارية الحياة والثقافة والقيم الجوهرية ، يطلبن بمواصلة الكفاح ضد التضخم المالي الذي يحدث أثراً كبيراً على ميزانية الأسرة ، وبالتنمية المتوازنة في ميدان العدالة وتعزيز الديمقراطية والقضاء على جميع مخلفات التمييز .

المادة ٨

مشاركة المرأة في العلاقات الدولية

تم توضيح الأساس القانوني لمشاركة الرجل والمرأة في تسيير العلاقات الخارجية ، توضيحاً كاملاً في التقرير الأولي للمكسيك .

للمرأة المكسيكية حرية الالتحاق بوزارة الخارجية المكسيكية ، ولهم الحق القانوني في أن ينظر في ترقيتها بموجب شروط مساوية للشروط الخاصة بالرجل .

ومن الأهمية بمكان ، تعزيزاً للمعلومات التي سبق تقديمها استجابة للتعليقات التي أبدتها اللجنة عند قيامها بتحليل تقريرنا الأولي ، أن نشير إلى أن مشاركة المرأة في وزارة الخارجية المكسيكية تأثرت عبر السنين بأنماط اجتماعية ثقافية مختلفة حددت وضع المرأة في المجتمع وحددت المجالات التقليدية لنشاطها المهني .

وأحد الأسباب الأساسية ، في إطار هذه الأفكار ، لاستمرار عدم المساواة في مشاركة المرأة في وزارة الخارجية هو تقسيم العمل بين الجنسين .

فعلى الرغم من أن العقود الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في عدد النساء بين السكان النشطين اقتصادياً وعدد المشتركات في مجال العلاقات الدولية ، لا تزال فرصهن محدودة بمحالات معينة ويتركز وجودهن بصفة عامة في المهن والوظائف التي تعتبر ذات أهمية ثانوية أو تدخل في القطاعات الأقل أجراً .

والالتحاق بوزارة الخارجية لا يقتصر على الذين تخصصوا في دراسة العلاقات الدولية فقد كان ولا يزال متاحاً لمن لديهم تخصصات أخرى كثيرة التنوع ، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية ، ولهذا ، يتوقع المرء أن يزيد عدد النساء اللاتي يلتحقن بالوزارة عن العدد الذي كان ملتحقاً بها قبل عقدين .

ومن أجل توضيح مشاركة المرأة في وزارة الخارجية المكسيكية وزيادتها العددية التدريجية ، نقدم فيما يلي بعض الأرقام من امتحان الالتحاق بالخدمة العامة في السنوات الأخيرة :

(أ) بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٥ ، عقدت ست امتحانات للالتحاق بالخدمة العامة ، تقدم لها ٥٦٦ مرشحاً (٣٨٤ رجلاً و ١٨٢ امرأة) ، لم يجتاز الامتحان منهم سوى ٢١ امرأة و ٢٦ رجلاً ؟

(ب) يلاحظ التقدم الذي أحرزته المرأة في ميدان العلاقات الدولية من الجدول ١٧ ، الذي يقدم الأرقام الإجمالية لموظفي وزارة الخارجية المكسيكية في الفئتين العامتين الرئيسيتين ، أي فئتاً "الموظفين" و "المستشارين" .

الجدول ١٧

أعضاء السلك الخارجي المكسيكي

السنة	الفرع الدبلوماسي										نسبة التغيير - ١٩٥٣	
	الفرع القنصل					الفرع الدبلوماسي						
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	رؤساء رئيسيات	رؤساء مسؤولون	رؤساء ديوان	مسؤولات ديوان	مسؤولات ديوان		
١٩٥٣	٤٧٨	١٩٠٣	١٢٣	٢٤	٤	٣١	١١٣	١١٦	٨	٥٩	٠	
١٩٧٥	٨٤٤	١٩٧٥	١٢٠	١١٨	٣٧	١٤٠	٢٣٣	٥٣	٥٤	٨٩	٠	
١٩٧٥ - ١٩٥٣	٧٦٥٧	١٩٧٥	٠	٢٤٤٪	٪ ٥٠٨٥	٪ ١٠٦١٩	٪ ٣٥١٦١	٪ ٣٩١٦٧	٪ ٨٢٥٠٠	٪ ٥٧٥٠٠	٪ ٥٤٣١	

وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ التحقت أربع نساء في المتوسط بالسلك الخارجي كل سنة .

وفي عام ١٩٧٥ كانت هناك في السلك الخارجي المكسيكي ٣٢٠ امرأة من مجموع أعضائه البالغ عددهم ٨٤٤ شخصاً . وكانت هناك ٩١ امرأة في مختلف رتب "المسؤولين" . و ٢٢٩ امرأة ضمن مجموع الـ ٤٠٠ رئيس ديوان .

وتعكس هذه الأرقام ادماج النساء التدريجي في هذا القطاع الوظيفي . وهكذا كانت نسبتهن في عام ١٩٧٥ قد بلغت ٣٥ في المائة من السلك الخارجي المكسيكي . ومع ذلك ، فمن الواضح أن معظم النساء يشغلن وظائف لسير العمل .

وتشير أرقام المقارنة لامتحان الالتحاق بالخدمة العامة المنعقد في شباط / فبراير ١٩٨٧ إلى اهتمام أكبر من جانب النساء ذوات الخلفية الدراسية العامة أو الجامعية بالالتحاق بالسلك الخارجي : إذ تقدم لامتحان ٣٣٥ رجلاً و ٢٠٧ نساء . إلا أنه في نهاية المرحلة الأولى من الامتحان كان الثلاثون مرشحاً الذين توافر فيهم مستوى التأهيل الضروري ٢٤ رجلاً و ٦ نساء فقط .

ويظهر هذا أنه بالرغم من اهتمام النساء المتزايد بالالتحاق بالسلك الخارجي ، حتى بلغ عددهن نصف عدد المرشحين تقريباً ، فإن المستوى الحقيقي لمشاركتهن ينخفض بعد الامتحان إذ يشكلن ربع الذين ينجحون في المرحلة الأولى .

المشاركة الحالية

في عام ١٩٧٥ كان السلك الخارجي المكسيكي يتالف من ١٢١٥ شخصاً بينهم ٥٠٣ نساء (٤١٪ في المائة) . ومن هذا العدد البالغ ٥٠٣ نساء ، كانت ١٠٢ ينتمين إلى الفرع дипломاسي (٧٥) والفرع القنصلي (٢٧) . وكانت هناك في الفرع الإداري ٢١ ملحقة إدارية و ٣٨٠ رئيسة ديوان .

ويرد في الجدول التالي توزيع أعضاء السلك الخارجي مفصلاً حسب الدرجة والجنس .

جدول مقارنة لأعضاء السلك الخارجي المكسيكي في فروعه الثلاثة (١٩٨٧)

الفرع الدبلوماسي

<u>المجموع</u>	<u>ملحق دبلوماسي</u>	<u>سكرتير ثالث</u>	<u>سكرتير ثان</u>	<u>سكرتير أول</u>	<u>مستشار</u>	<u>وزير</u>	<u>سفير</u>
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٧٥	٣٤٧	٦	٩	٨	٤٣	١٥	٥٠
٢٧				٧	٤٥	١٥	٥٨

الفرع القنصلي

<u>المجموع</u>	<u>نائب قنصل</u>	<u>قنصل درجة رابعة</u>	<u>قنصل درجة ثلاثة</u>	<u>قنصل درجة ثنائية</u>	<u>قنصل درجة أولى</u>	<u>قنصل عالم</u>	<u>قنصل - مستشار</u>
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٢٧	١١٩	٩	٢٢	٣	١٣	٥	١٦
٢٤				٥	٢٦	٥	١٤
						٤	صفر

الفرع الاداري

<u>المجموع</u>	<u>رئيس ديوان درجة ثالثة</u>	<u>رئيس ديوان درجة ثنائية</u>	<u>رئيس ديوان درجة أولى</u>	<u>ملحق اداري درجة ثلاثة</u>	<u>ملحق اداري درجة ثنائية</u>	<u>ملحق اداري درجة أولى</u>	<u>ملحق اداري</u>
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٤٠١	٢٤٦	٩٣	٦٧	١٣٢	٦١	١٥٥	٨٠
٨						٨	١٥
						٢	١٥
						٦	

<u>مجموع الرجال</u>	٧١٢
<u>النسبة المئوية الاجمالية للرجال</u>	٥٨٦٪
<u>مجموع النساء</u>	٥٠٣
<u>النسبة المئوية الاجمالية للنساء</u>	٤١٣٩٪

ويجدر التأكيد على أن نسبة النساء في عام ١٩٨٧ ازدادت كثيراً على مختلف المستويات ، إذ تراوحت بين ٦٩ في المائة و ٤٠ في المائة في الفرع الدبلوماسي وبين ١٦ في المائة و ٢٩ في المائة في الفرع القنصلي ، مع أنه لا توجد في الفرع الأخير أية نساء في أعلى درجتين (قنصل عام وقنصل - مستشار) . وتبرز هذه الأرقام زيادة مشاركة النساء بالمقارنة بالوضع الذي كان قائماً حتى عام ١٩٧٠ ، مع أن النسبة المئوية للنساء في السلك الخارجي ما زالت صغيرة إذ أنها مجرد ١٧ في المائة في الفرع الدبلوماسي و ١٨ في المائة في الفرع القنصلي .

وتوضح الإحصائيات المتوافرة أن النساء يشغلن في الفرع الاداري أكثرية الوظائف التي يمكن تصنيفها كوظائف "دعم" . وتشكل النساء ٦١ في المائة من موظفي الفرع الاداري مع أن النسبة المئوية في فئات رئيس الديوان التي تتضمن منها محددة، على أنها "النشوية تقليدياً" ترتفع إلى ٦٤ في المائة .

المادة ١٠

التعليم

تقرر المادة ٣ من الدستور ، كمبدأ عام ، أن التعليم الذي تمنحه الدولة يكون ديمقراطياً ووطنياً ويساعد على تعزيز مبادئ الأخاء والمساواة في الحقوق بين كل البشر ، دون أية امتيازات بسبب العنصر أو العقيدة أو الجماعة أو الجنس أو الشخص . ويتألف النظام التعليمي في المكسيك من : المستوى الأول للأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٤ سنة ويشمل التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي (الأساسي)؛ والمستوى المتوسط (التعليم الثانوي) للناشئين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٩ سنة؛ والمستوى المتوسط العالي أو البكالوريا؛ وعداد المعلمين؛ والتعليم التقني المهني؛ والمستوى العالي أو الجامعي .

والتعليم الذي توفره الدولة مجاني والتعليم الابتدائي الزامي .

وهناك أيضاً البرامج الخاصة التالية :

برنامج دراسات المجتمع المحلي ، بهدف منح التعليم الابتدائي للأطفال في المجتمعات الريفية (ومجتمعات السكان الأصليين) في المناطق النائية من البلاد . ويطبق هذا البرنامج حالياً في ١٥ ٠٠٠ موقع .

ونظام التدريس عن بعد للمرحلة الثانوية ، يلبي حاجات التعليم على المستوى المتوسط في المواقع التي لا توجد فيها مؤسسات تعليمية .

وتعليم الكبار يوفر التعليم الأساسي لهذا القطاع من السكان تحت رعاية معهد وطني .

وحكومة المكسيك ، ادراكاً منها لمسؤوليتها بأن تحترم حق التعليم احتراماً كلياً ، تعطي سياستها التعليمية إطاراً انسانياً واجتماعياً عميقاً وتوجه الموارد المستخدمة للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الدائمة .

الجدول ١٩

مشاركة النساء في نظام التعليم الوطني

<u>مجموع المسجلين</u>	<u>النسبة المئوية</u>	<u>عدد الطالبات المسجلات</u>	<u>الفترة</u>	<u>التعليم</u>
٥٤١ ٣٨٦	% ٥٠	٢٧٠ ٦٩٣	١٩٧٦ - ١٩٧٥	التعليم قبل المدرسي
٢ ١٤٧ ٠٠٠	% ٥١	١ ٠٩٥ ٠٠٠	١٩٨٥ - ١٩٨٤	
١١ ٥٣٣ ٤٤٧	% ٤٨	٥ ٥٣٥ ٨٦٣	١٩٧٦ - ١٩٧٥	التعليم الابتدائي
١٥ ٢١٩ ٠٠٠	% ٤٨	٧ ٣٠٥ ٠٠٠	١٩٨٥ - ١٩٨٤	
١ ٩٣٧ ٧٧٩	% ٤٣	٨٣٣ ٢٤٥	١٩٧٦ - ١٩٧٥	التعليم الشانوي
٣ ٩٦٨ ٠٠٠	% ٤٨	١ ٩٥٠ ٠٠٠	١٩٨٥ - ١٩٨٤	
٥٠ ٩٥٣	% ٦٣	٨١ ٠٦١	١٩٧٦ - ١٩٧٥	التعليم التقني
٣١٦ ٦١٦	% ٤٨	١٥٢ ٠٧١	١٩٨٥ - ١٩٨٤	
٦١٨ ٥٦٦	% ٢٩	١٧٩ ٣٨٤	١٩٧٦ - ١٩٧٥	البكالوريا
١ ٩٠٠ ٠٠٠	% ٣٨	٧٢٢ ٠٠٠	١٩٨٥ - ١٩٨٤	
١٣٠ ٩٨١	% ٦٩	٩٠ ٢٧٣	١٩٧٧ - ١٩٧٦	اعداد المعلمين الأساسي
١٥٩ ١٤٠	% ٧٣	١١٥ ٧٦٥	١٩٨٥ - ١٩٨٤	
٤٢ ٧٦٢	% ٤٩	٢٠ ٧٩٣	١٩٧٧ - ١٩٧٦	اعداد المعلمين العالي
١٤٠ ٠٩٣	% ٥١	٧١ ٣٩٥	١٩٨٥ - ١٩٨٤	
٤٩٠ ٠٦٧	% ٢٤	١١٧ ٦٦٦	١٩٧٦ - ١٩٧٥	التعليم العالي (الليسانس)
١ ١٠٠ ٠٠٠	% ٣٨	٤١٨ ٠٠٠	١٩٨٥ - ١٩٨٤	

الجدول ٢٠

الطلبة المسجلون للحصول على تعليم الكبار الأساسي
حسب الفئة المهنية والجنس ، ١٩٨٢

(بالآلاف)

النسبة المئوية	المجموع	عاطلون ، بمن فيهم الزوجات	مشتغلون لحسابهم	موظفو براتب أو عمال	مساعدون منزليون	عمال زراعيون	المجموع والجنس
١٠٠٪	١٠٣٨	٣٧٨	٥٠	٢٨٧	٤٣	٢٨٠	
٥٠٪	٥٢٣	٣٢	٣٢	٢٠٧	٧	٢٥١	رجال
٤٩٪	٥١٥	٣٤٦	١٨	٨٦	٣٦	٢٩	نساء
١٠٠٪	٧٨٣	٣٢٠	٣٦	١٤١	٣٣	٢٥٤	الابتدائي
٤٨٪	٣٨٣	٢٣	٢٣	١٠٣	٥	٢٣٠	رجال
٥١٪	٤٠٠	٢٩٧	١٣	٢٨	٢٨	٢٤	نساء
١٠٠٪	٢٥٤	٥٩	١٣	١٤٦	١٠	٢٦	الثانوي
٥٥٪	١٤٠	١٠	٩	٩٨	٢	٢١	رجال
٤٥٪	١١٤	٤٩	٤	٤٨	٨	٥	نساء

وفي عام ١٩٨٥ ، كان ٤٨ في المائة من سكان البلد تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات و ٢٤ سنة وكانوا يستطيعون الحصول على التعليم .

وفي فترة السنوات العشر بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ازدادت نسبة مشاركة الإناث في النظام التعليمي بمقدار ٧٢٪ في المائة - من ٦٩ مليون طالبة في السنة الدراسية ١٩٧٦/١٩٧٥ إلى ١١٩ مليون في ١٩٨٥/١٩٨٤ .

وهكذا يمكن القول انه تم احراز تقدم جوهري في مجال القضايا على عوامل التحizin التي كانت تعطي الأفضلية في التعليم الرسمي للذكور من الأولاد ، ولكن لا بد من الاعتراف بأن المشاركة المتزايدة للنساء في مختلف مستويات التعليم الرسمي لا تزال تعانى ناحية ضعف : فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت نسبة النساء . ولهذا الوضع صلة أيفا بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية على مستوى الأسرة .

ويتوخى برنامج العمل الوطني لادماج النساء في التنمية (المرفق الأول ، الصفحات ٣٦ - ٤١) عددا من التدابير التي تقوم الحكومة بتنفيذها وهي :

- تعزيز شمول النساء في برامج التعليم النظامي الابتدائي والثانوي فضلا عن التقني والمهني لتأمين اعدادهن في أفضل الظروف لدخول سوق الوظائف ؛
- تعزيز ما يقدم من معلومات بشأن التربية الجنسية بغية تأمين نشاط جنسي صحي ومرض ومسؤول ، وذلك بالاستعانة بشبكتي التعليم النظامي وغير النظامي ؛
- تنقيح وتعديل مضمون المناهج والكتب الدراسية بغية تقديم تقييم جديد لمفهوم كل من الرجل والمرأة ووظيفتهما الاجتماعية ، وذلك على أساس من المساواة ؛
- اعداد المعلمين في مختلف مستويات التعليم النظامي كي يصبحوا خير دعاة لنموذج المساواة بين الرجل والمرأة ؛
- تطوير وتطبيق طرق التدريس والتلمذة المهنية التي تعزز مفهوم الجنسين ووظيفتهما ومشاركتهما الاجتماعية القائمة على المساواة ؛
- وضع تدابير تمكن النساء من دخول شتى مستويات التعليم النظامي المختلفة والبقاء فيها حتى النهاية ؛
- تعزيز العمل داخل المدارس وخارجها لتشجيع النساء على اختيار حرف ومهن غير تلك التي تعتبر تقليديا محفوظة للإناث ؛
- تحديد العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعوق النساء المهنيات عن التدرج في الوظائف بغية اتخاذ خطوات للتغلب عليها ؛
- قيام المعاهد ذات الصلة بوضع برامج مكثفة لتعليم الكبار ومحو الأمية ، تستهدف بصورة خاصة النساء الريفيات والمنحدرات من السكان الأهليين وكذلك اللواتي يعيشن في المناطق الحضرية الهامشية ؛

- تعزيز برامج التدريب المهني الواقعية والمرنة وتحقيق توازن ملائم يساعد على ادماج النساء في التنمية على المدى القصير ويلبي حاجات التنمية الاقتصادية الى الموارد البشرية ، وتوسيع التدريب ليشمل الأنشطة التي كانت تعتبر تقليديا غير ائثوية ؛
- الشروع في برامج تدريب للنساء لها صلة بأشكال من التوظيف الاجتماعي للأعمال التي تشجع النساء المدربات على العمل المستقل لحسابهن وتأسيس تعاونيات لهن ؛
- تقديم الدعم عن طريق التعليم غير النظامي ، للمنظمات النسائية من أجل تعزيز العمل لتحسين مستوى المعيشة في مجتمعاتهن المحلية ؛
- تعزيز اجراء البحوث في معاهد التعليم العالي ، وتضمين مناهج الحلقات الدراسية دراسة أحوال النساء ، وتعزيز التربية السكانية بهدف تحليل الأسباب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية لأحوال المرأة والتعريف بها بغية تزويد النساء بأسس اعادة تقييم أنفسهن كبشر والمطالبة بحقوقهن في المجتمع ؛
- تطوير وتوزيع مواد الدعم على مستويات التعليم المختلفة لتعزيز ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لبلدها .

المادة ١١

التوظيف

كضمان فردي ، تقرر المادة ٥ من الدستور السياسي للجمهورية على أنه لا يمكن منع أي شخص من مزاولة المهنة أو الحرفة أو الصنعة أو الوظيفة التي يرغب فيها ، بشرط أن تكون متفقة مع القانون . كذلك تنص المادة ١٢٣ - الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي - على أنه لكل شخص الحق في الحصول على عمل شريف ونافع للمجتمع .

وترسي المادة ٣ من قانون العمل الاتحادي عددا من المبادئ العامة مفادها أن العمل حق وواجب اجتماعي وأنه يتطلب احترام حريات العامل وكرامته ويجب أن يتم في ظروف تضمن حياة وصحة العامل وأسرته وتكفل لهم مستوى اقتصاديا لائقا . وتنص المادة نفسها على أنه لا يجوز التمييز بين العاملين بسبب العنصر أو الجنس أو السن أو المعتقدات الدينية أو المعتقدات السياسية أو الوضع الاجتماعي .

وكمجزء من عملية التنمية ، وضعت حكومة المكسيك موضوع التطبيق سياسات ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق نمو ملحوظ في التوظيف ، وحولت هيكل التوظيف بالنسبة الى الأنشطة التي تزاولها الطبقات العاملة ، وعززت ادماج النساء في السكان النشطين اقتصاديا ، ورفعت المستويات التعليمية والتقنية لدى العاملين .

في عام ١٩٣٠ كان عدد السكان النشطين اقتصاديا يبلغ ٨٠٣ ١٦٥ ٥ أشخاص كان أكثر من ٣٥ مليون منهم يعملون في قطاع الفلاحة وتربيه المواشي . وفي عام ١٩٥٠ ، بلغ

عدد السكان النشطين اقتصادياً ٢٧٢٠٩٣ شخساً : منهم ١٤٠٠٠ رجل و ١٣٠٠٠ امرأة . وفي عام ١٩٧٠ كان عدد السكان النشطين اقتصادياً ٥٧٩٥٥ شخساً : منهم ٤٨٠٠٠ رجل و ٤٦٠٠٠ امرأة . ومن أصل هذا العدد كان ٣٤٦ في المائة يعملون في قطاع الفلاحة وتربية الماشي و ٢١٢ في المائة في قطاع الصناعة و ٢٤٤ في المائة في قطاع الخدمات .

وهذا يعني أنه خلال ٤٠ عاماً (بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٧٠) زاد عدد السكان النشطين اقتصادياً زيادة كبيرة ، والجدير باللاحظة أنه بينما كان ٧٠ في المائة يعملون في أنشطة الفلاحة وتربية الماشي في عام ١٩٣٠ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٣٤٦ في المائة في عام ١٩٧٠ مع ارتفاع عدد السكان العاملين في أنشطة الصناعة والخدمات . وفيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ تضاعفت نسبة النساء بين السكان النشطين اقتصادياً .

وتتوفر نتائج تعداد السكان العام العاشر في عام ١٩٨٠ المعلومات المستكملاة التالية عن التوظيف في المكسيك :

الجدول ٢١

السكان النشطون اقتصادياً موزعين حسب الجنس ومجال النشاط ، ١٩٨٠

فرع النشاط	المجموع	رجال	نساء
الزراعة وتربية الماشي والميد والحراجة وصيد الأسماك	٦٩٩٩٧١	٣٤٠	٩٥٧
المناجم والمحاجر	٤٤٧٠١٧	٤٦٤	٣٢٢
الصناعة التحويلية	٢٥٧٥١٢٤	٥٢٢	٨٩٧
الكهرباء والغاز والمياه	١١٥٩٣٢	٨٨٣	٩١
التشييد	١٢٩٦٣٣٧	٦٣٤	٠٨٢
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧٢٩٢٩٦	٥٦٨	١٣٧
النقل والتخزين والاتصال	٦٧٢١١١	٩١٠	٥٩٤
التمويل والتأمين والعقارات	٤٠٥٧٥٤	٩٩٨	٣٠٨
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	٢٤١٨١١٤	٢٤٩	١٥٩
غير محدد بصورة كافية	٦٥٥٢٠٣٧	٧٠٤	٢٨٤
عاطلون عن العمل لم يستغلوا	١٢٤٣٩١	٥٣٤	٨٧
المجموع	٢٢٠٦٦٠٨٤	٨٠٦	٩٢٤١٥

ولعله ظاهر للعيان أن الاتجاهات التي سبق بيانها استمرت ويلاحظ بصورة خاصة أن نسبة النساء بين السكان النشطين اقتصاديا زادت بمقدار ٢٥٠ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ .

ومع ذلك كانت حالة التوظيف في المكسيك خلال السنوات القليلة الماضية صعبة بشكل خاص : فتقلص النشاط الاقتصادي متزامن مع الدمج المكثف للأجيال المولودة في الستينيات وطلب النساء المتزايد للمشاركة ، وهي عوامل سبب ازدياد القوى العاملة حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا .

وفي أواخر عام ١٩٨٢ ، كان الاقتصاد المكسيكي في غمرة أزمة لم يسبق لها مثيل في السنوات الخمسين الماضية . فقد كانت الأسعار ترتفع بنسبة ١٠٠ في المائة تقريرياً وتضاعف معدل البطالة المنشورة خلال السنة ليصبح ٨ في المائة .

وكانت لبرنامجه إعادة التشكيل الفوري للهيكل الاقتصادي الذي نفذته الادارة الحالية عندما تولت الحكم ثلاثة أهداف أساسية : محاربة التضخم وحماية التوظيف واستعادة القدرة على النمو الاقتصادي .

وشرعت الحكومة في تجنب البطالة عن طريق الاستحداث المباشر للوظائف في أكثر المناطق والأنشطة تأثيراً بالأزمة وعن طريق حماية منشآت الانتاج القائمة .

أما برنامج حماية وحدات الانتاج والتوظيف الذي بدء به في شهر شباط/فبراير ١٩٨٣ فقد وضع لمساعدة المؤسسات الخاصة والعامة والاجتماعية والصناعية على حل ثلاث مشكلات أساسية : انخفاض الطلب الداخلي ، ومشكلات التمويل والسيولة ، وندرة النقد الأجنبي لاستيراد المدخلات والمواد الخام الأساسية ، وتسديد الدين الخارجي .

وكانت خطة التنمية الوطنية للأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٨ التي عرضتها حكومة الجمهورية في شهر أيار/مايو ١٩٨٣ قد حددت ، كاقتراح أساسى للسياسة الاجتماعية ، زيادة خلق فرص عمل وحماية القوة الشرائية للأجور وتحسينها بالتدريج . وفي هذا المدد ، أرست الخطة الاتجاهات التالية في السياسات :

(أ) استخدام الإنفاق العام والسياسات المالية والإئتمانية وسياسات التجارة الخارجية لاستعادة القدرة على النمو الاقتصادي ولتشجيع أجهزة الانتاج على التحول إلى طرح سلع الاستهلاك الشعبي بغية توليد المزيد من الوظائف لكل وحدة من وحدات الانتاج وتحقيق توزيع أفضل للدخل ؛

(ب) إعادة توجيه الإنفاق العام وربط سياسة الدعم والحوافز باستحداث الوظائف كهدف ذي أولوية ؛

(ج) تعزيز قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على توليد وظائف أكثر استقراراً وأفضل أجراً ؛

(د) تعزيز دائرة التوظيف الوطنية .

وقرب نهاية عام ١٩٨٤ حققت هذه السياسات رصيداً إيجابياً : فانخفض التضخم إلى ٦% في المائة وزاد التوظيف . وبين شهري حزيران/يونيه ١٩٨٣ وحزيران/يونيه ١٩٨٤ أظهرت الدراسة الاستقصائية الوطنية عن التوظيف في المناطق الحضرية التي أجرتها شهرها

المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا وتجهيز البيانات أن مستويات البطالة المكشوفة في المدن الرئيسية انخفضت خلال تلك الفترة من ٢٩٪ إلى ٢٧٪ في المائة في مكسيكو، ومن ٢٦٪ إلى ١٥٪ في المائة في وادي الحجارة ، ومن ٤٠٪ إلى ٣٧٪ في المائة في مونتري، ومن ٣٦٪ إلى ٣٩٪ في المائة في ليون ، ومن ٦٥٪ إلى ٢٠٪ في المائة في بويبلا ، ومن ٤٥٪ في المائة إلى ٢٤٪ في المائة في سان لويس بوتوسي ، ومن ٧٪ إلى ٢٪ في المائة في فيراكروز . وفي مريدا ظلت نسبة البطالة آنذاك ٦٦٪ في المائة بينما ازدادت في شيوواوا وتامبيوكو وأوريزابا .

وقد استمرت مستويات البطالة المكشوفة في الهبوط في عام ١٩٨٥ : فهبطت بنسبة ٨٪ في المائة في مكسيكو وبنسبة ٣٪ في المائة في وادي الحجارة وبنسبة ٣٪ في المائة في مونتري .

وفي عام ١٩٨٤ استحدثت ٣٨٠ بروتوكول وظيفة ضمن إطار برامج التوظيف الإقليمية ، مما حال دون حدوث زيادة في البطالة المكشوفة .

وهناك ناحية أخرى ساهمت في التوظيف ، هي استمرار برامج الإسكان ، خصوصا برعاية مؤسسة الصندوق الوطني للمساكن العمالية ، وهي الوكالة الرئيسية القائمة بتنفيذ برنامج تنمية الإسكان الوطني ، والتي تتولى منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ تنفيذ برنامج تجديد المساكن الطارئ في مقاطعة الاتحادية ، الذي يستهدف معالجة النتائج المدمرة للهزات الأرضية التي أصابت عاصمة الجمهورية في ذلك العام .

وخلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، ازداد الناتج المحلي بنسبة ٣٪ في المائة و ٣٪ في المائة على التوالي بالقيمة الحقيقة . وازداد عدد المضمونين الدائمين لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية بنسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بينما ازداد عدد المضمونين المحتملين بنسبة ٢٦٪ في المائة ، وهي أرقام تدل على النمو في التوظيف في ذلك العام في القطاع المنظم من الاقتصاد .

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، أنشأ رئيس الجمهورية قسم تنسيق التوظيف التابع للجنة التعمير الوطنية ، بهدف إعادة الوظائف التي تأثرت بالهزات الأرضية . وقد كانت النتيجة المباشرة للهزات الأرضية في مقاطعة العاصمة فقد ان ما يقدر بحوالي ٣٠٠٠ وظيفة في قطاعي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي . وتؤدي أعمال التعمير إلى تخفيف وطأة النتائج غير المباشرة لنقص الطلب ، التي أثرت في حوالي ١٠٠٠ وظيفة أخرى .

واستناداً إلى هذه الخلفية يمكن القول بأن اشتراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية آخذ في التزايد . وفي عام ١٩٧٥ ، كانت نسبة الإناث الناشطات اقتصادياً تبلغ ٢٢٪ في المائة من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٩٪ في المائة بحلول عام ١٩٨٥ . وقد كان عدد الإناث الناشطات اقتصادياً في عام ١٩٧٥ بالأرقام المطلقة يبلغ ٣٨ مليون امرأة ، وارتفع إلى ٧٩ مليون في عام ١٩٨٥ ، مما يدل على أنه من بين كل ١٠٠ أنثى يزيد عمرها على ١٥ سنة كان عدد العاملات أو العاملات المحتملات ٢٥٪ في عام ١٩٧٥ و ٣٧٪ في عام ١٩٨٥ .

ومعظم النساء العاملات لقاء أجراً (٥٦ في المائة) من الشابات المندرجات في فئة العمر ٢٠ - ٢٤ سنة .

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للإناث الناشطات اقتصادياً ، فإن معظم النساء يعملن في القطاع الثالث (الخدمات) وتعمل نسبة كبيرة منهن في القطاع الثاني (الصناعة) ونسبة أقل في القطاع الأول (الزراعة وتربية المواشي) .

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال أن النساء في نظام الاقتصاد الفلاحي التقليدي يسهمن في إنتاج القوة العاملة العائلية وفي الانتاج الزراعي ، إذ أنهن لا يعنيهن بالبيت فحسب ، بل ينظمن أيضاً إنتاجه الاقتصادي ، متحملات مسؤولية إعداد الطعام وأخذة إلى أماكن العمل (المزارع المشتركة أو الحيازات المغيرة) ، ومتعاونات بنشاط في الحقل إلى جانب العائلة في فلاح الأرض ، وغرس البذار ، والحماد ، وتسويق الناتج . وتتولى المرأة أحياناً عمل الرجل عندما يضطر إلى الهجرة طلباً لمصدر دخل آخر .

ويشمل عمل النساء في قطاع الخدمات أوضاعاً بالغة التنوع . فيتراوح عملهن بين الأنشطة التي تمثل تكراراً ، خارج نطاق العائلة ، لمهام تعتبر تقليدياً "عمل المرأة" ، وبين الأعمال التخصصية جداً التي تتطلب إعداداً مهنياً .

ويمكن القول أنه لا يوجد تمييز ضد المرأة في مجال التوظيف ، مع أنه لا بد من التسليم بأن اشتراك المرأة في السكان الناشطين اقتصادياً وادماجها في جميع الأنشطة العملية ما زالت دون المستوى الذي تتطلبه البلاد من حيث استخدام جميع طاقاتها المتاحة .

وهناك أعداد متزايدة من النساء يعملن لأكمال دخل العائلة كما أن هناك تغييرات ملموسة في موقف المجتمع من عمل المرأة .

ولا شك في أن الأشكال والشروط التي تشارك بموجبها النساء في سوق العمل متفاوتة ، إذ أنها لا تعتمد على مستويات التنمية في البلاد وعلى النشاط المعني فحسب ، بل تعتمد أيضاً على خصائصهن الاجتماعية الثقافية واحتياجاتهم لمختلف المجموعات الاقتصادية .

وقد تطلب الاقتنيات الحضرية والصناعية الأكثر تعقداً مشاركة أكبر من المرأة في أسواق التوظيف الرسمية ، ولذا فإننا نجد نسبة مهمة من النساء العاملات في أنشطة مدفوعة الأجر .

والى جانب هذا الوضع ، يتزايد أيضاً حصول المرأة على التعليم التقني والمهني . كما أن هناك اتجاهها إلى الانخفاض في معدلات الخصوبة ، ومن ثم في المسؤوليات العائلية ، مما يزيد من فرص المرأة في العثور على العمل والبقاء فيه .

وأخيراً تود حكومة المكسيك أن تذكر اللجنة بأن قانون العمل الاتحادي يقضي بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون شروط العمل أسوأ من تلك المحددة في القانون المذكور ، ويجب أن تكون متساوية للعمل المتماثل ، وألا يكون هناك تمييز على أساس العنصر أو الجنسية أو الجنس أو السن أو الدين أو المعتقدات السياسية .

المادة ١٢

الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي

ان المادة ١٢٣ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية تضع أساس نظام الضمان الاجتماعي في المكسيك . وينص الفرع التاسع والعشرون من هذه المادة على أن قانون الضمان الاجتماعي جزء من النظام العام ، ويشمل تأمين العجز والشيخوخة والحياة والتوقف غير الارادي عن العمل والمرض والحوادث ، كما يشمل توفير خدمات الحضانة وأية مزايا أخرى تستهدف حماية ورفاهية العمال ، وسكن الريف ، والذين لا يعملون لقاء أجر ، وأعضاء القطاعات الاجتماعية الأخرى وعائلاتهم .

و نظام الضمان الاجتماعي ، الذي يركز كليا على رفاهية العاملين وعائلاتهم ، يتناول بالاهتمام احتياجات الصحة والثقافة والترفيه والدعم الائتماني وحماية القوة الشرائية للأجور ؛ ويضم أيضا الحماية للعامل ولعائلة العامل في حال وقوع حادث أو التقاعد أو التوقف عن العمل أو الوفاة .

وبافية حماية الحق في الضمان الاجتماعي ، نشر قانون الضمان الاجتماعي في عام ١٩٤٢ ، ثم حل محله قانون الضمان الاجتماعي الجديد الصادر في عام ١٩٧٣ . ويقضي هذا القانون المطبق في جميع أنحاء الجمهورية بأن الغرض من الضمان الاجتماعي هو ضمان حق الإنسان في الصحة ، والرعاية الطبية ، وحماية سبل العيش ، والخدمات الاجتماعية الفرورية للرفاهية الفردية والجماعية . ويجوز لجميع السكان الاستفادة من المزايا التي يوفرها القانون ، اذ انه خدمة عامة وطنية .

وقد أقر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ قانون جديد بشأن مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة ، ليحل محل القانون الذي كان نافذاً المفعول لمدة ٢٤ عاماً .

ويتضمن قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة الجديد أوجه تقدم هامة في مجال الضمان الاجتماعي ، عن طريق تحديث حقوق موظفي الدولة . ويعطي هذا القانون الأولوية للطب الوقائي ؛ ويزيد خدمات الرعاية الطبية بمختلف جوانبها ؛ ويعطي أهمية خاصة ل إعادة التأهيل ؛ ويوسع الغطاء الذي يشمل المستفيدين عن طريق النص على توفير الرعاية لأولاد المشتركون حتى سن ٢٥ سنة ، عندما يكونون متفرغين للدراسة ولا يعملون لقاء أجر ، وكذلك للأمهات العازبات اللواتي يقل عمرهن عن ١٨ سنة ، وللأولاد الذين يزيد عمرهم على ١٨ سنة ويغادرون من عجز جسدي أو عقلي ولا يستطيعون العمل ، وللأولاد الزوج أو الزوجة حتى عندما لا يكونون أولاد المشترك نفسه اذا كانوا يعتمدون اقتصاديا عليه ؛ ويعطي القانون حماية أكبر لصحة المتقاعدين والمستفيدين بموجب شروط مماثلة لشروط موظفي الدولة الناشطين ؛ كما ينص على منح قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل تتبعاً لطول مدة الخدمة والمرتب الأساسي .

الجدول ٢٢

الأشخاص المستحقون للمزايا التي توفرها مختلف مؤسسات الضمان الاجتماعي ، ١٩٨٤

<u>المؤسسة</u>	<u>الأشخاص المستحقون للمزايا</u>
مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية (العمال اليدويون وغير اليدويين وعائلياتهم)	٦٤٥ ٢٧
مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة	٨٧٦ ٤٦٧
شركة النفط المكسيكية (بتروليوس مكسيكانوس)	٠٨٣ ٧٨٤
وزارة الدفاع الوطني	٢٣٤ ٣٤٠
وزارة البحريـة	٤٠٠ ١٦٢

وقد لفتت حكومة المكسيك نظر اللجنة بالتفصيل ، في تقريرها الأولي ، إلى النصوص المعمول بها لضمان الحقوق المشمولة بالمادتين ١١ و ١٢ من الاتفاقية .
أما فيما يتعلق بالاستحقاق للضمان الاجتماعي والحماية الصحية ، فتقدم أدناه معلومات عن التغييرات في التشريع وعن التقدم المحرز في البرامج الراهنة .

(أ) التشريع

ان المادة ٤ من الدستور التي تنص على أن "الرجال والنساء متساوون أمام القانون" تتضمن الآن الفقرة التالية بمقتضى المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية للاتحاد في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٠ :

"ان من واجب الآباء حماية حق القاصرين في تلبية احتياجاتهم وفي الصحة الجسدية والعقلية ، ويقرر القانون أشكال الدعم التي تكفل حماية القاصرين بواسطة المؤسسات العامة ."

وينسجم هذا تماماً مع نصوص المادة ١١ - ٢ (ج) من الاتفاقية .
وقد أضيف نص آخر إلى هذه المادة من الدستور بموجب مرسوم نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٣ :

"جميع الناس مستحقون للحماية الصحية ، ويحدد القانون أسس وشروط الحصول على الخدمات الصحية ، ويقرر مساهمة الاتحاد والوكالات الاتحادية فيما يتعلق بالصحة العامة ."

وتعترف هذه المادة أيضاً بأن "لكل شخص الحق في أن يقرر بحرية ومسؤولية قبض عدد الأولاد الذين ينجبهم وتباعد فترات الإنجاب".

ومن الواضح أن الحق في الصحة ، كما هو مقرر في الدستور السياسي للجمهورية يتفق مع المبدأ الوارد في المادة ١٢ - ١ من الاتفاقية .

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اعتمد كونغرس الاتحاد القانون العام للصحة الذي بدأ سريانه بعد ذلك بستة أشهر . ويحدد هذا القانون أسس وشروط حصول السكان على الخدمات الصحية .

وتشير عدة مواد من القانون إلى التدابير المتعلقة بالنساء ، ولا سيما رعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة .

(ب) التقدم المحرز في برامج الصحة والضمان الاجتماعي

بذلت حكومة المكسيك جهداً متواصلاً لجعل حق السكان في الصحة حقيقة واقعة .

والى جانب وزارة الصحة التي تنسق القطاع ، هناك مؤسسات ساعدت على توسيع نطاق المساعدة والضمان الاجتماعي : مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية المنشأة في عام ١٩٤٣ ؛ ومؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة المنشأة في عام ١٩٥٩ ؛ والمؤسسة الوطنية لحماية الأطفال المنشأة في عام ١٩٥٨ والتي أصبحت المؤسسة المكسيكية لمساعدة الأطفال في عام ١٩٧٠ وزيادة مواردها ؛ والنظام الوطني لتطوير الأسرة الشامل المنشأ في عام ١٩٧٩ .

وهكذا يتتوفر الغطاء الصحي لما يقرب من ٦٠ مليون نسمة من السكان ، بما في ذلك التطبيق الخاص لحوالي ٧ ملايين نسمة .

وتبيّن مؤشرات صحة الشعب المكسيكي تحسناً جذرياً . وفي عام ١٩٣٠ كان متوسط العمر المتوقع للمكسيكي العادي ٣٧ سنة ، بينما هو يبلغ الآن ٦٦ سنة . وبين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٦ ، انخفض معدل الوفيات السنوي من ٢٥٦ إلى ٩٥ وفيات لكل ١٠٠٠ من السكان ، وحدث بصورة خاصة انخفاض جوهري في معدل وفيات الأطفال . وقد استثمرت المكسيك خلال السنوات الخمسين الأخيرة عدداً من الأمراض ، مثل الحمى الصفراء والجدري والتيفوئيد ، بينما تولمت إلى السيطرة على أمراض أخرى مثل الملاريا والدرن والسعال الديكي والحمبة .

وتلقت خطة التنمية الوطنية ١٩٨٣ - ١٩٨٨ النظر إلى ضرورة تركيز الجهود على تحسين وتحديث إدارة الخدمات ، وتشجيع اللامركزية ، وتنمية أنظمة التخطيط والاعلام والمراقبة .

وعلى هذا المنوال ، وعلى الرغم من وضع البلاد الاقتصادي الحالي ، صممت وطورت برامج لضمان توفير الخدمات بفعالية وعدالة ، وتحقيق استغلال أفضل لل Capacidades المتوفرة بالفعل .

ويبلغ مجموع السكان المؤمن عليهم الآن لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية ٣٣٢ ٧ نسمة ، بينما يبلغ عدد المكسيكيين المستحقين لتلقي المزايا ٢٢٩ ٠٠٠ . ولدى المؤسسة ، فوق هذا كله ، برامج مختلفة تشمل فئات أخرى هامة من السكان وبصورة رئيسية في الريف في إطار مشروع "الضمان الاجتماعي" .

وتتمثل استراتيجية القطاع الصحي في تحقيق التكامل بين أوجه الرعاية ، في إطار جهد يستهدف تحقيق التنسيق المؤسسي الكافي ، محلياً واقليمياً ، عن طريق اتفاقيات بين المؤسسات الصحية ومؤسسات الضمان الاجتماعي ، من أجل تجنب الازدواج في المهام وتحقيق استغلال أفضل للموارد . وبهذه الطريقة تتبع الخطوات تدريجياً لتحقيق التكامل في هذا القطاع ، عن طريق إنشاء المكتب الصحي التابع للسلطة التنفيذية الاتحادية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ .

وتركز سياسة القطاع الصحي على توسيع نطاق التغطية عن طريق توسيع نطاق الخدمات ، مع التشديد على الأنشطة الوقائية . ويعتبر توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية أمراً ذا أولوية للسكان في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الهاشمية ، وخصوصاً للأمهات والأطفال .

أما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي ، فيجري اتخاذ خطوات تضمن لمستحقي المزايا الحماية الشاملة ضد أخطار العمل ، والرعاية الصحية ، وتعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية ، ومختلف أنواع الرعاية الاجتماعية .

وتندلع الآن برامج تشمل السكان بأكملهم ، على النحو التالي : حملات تحصين شاملة للسكان الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ؛ وخدمات الكشف عن الأمراض ؛ والمشورة للأمهات بشأن الرعاية أثناء الحمل ؛ والارضاع والرعاية المباشرة أو غير المباشرة وقت الولادة وبعدها ؛ وتوسيع خدمات تنظيم الأسرة لجعلها متوفرة للجميع ؛ وتوفير خدمات إعادة التأهيل ؛ وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية الضرورية في المناطق الهاشمية ؛ وزيادة الوجبات المدرسية للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي ؛ وزيادة عدد السكان المزودين ب المياه الشرب وخدمات الصرف .

ويركز النظام الوطني لتطوير الأسرة الشامل جهوده على تحسين التغذية للأم والطفل عن طريق البرنامج الوطني لتنمية الأسرة ، الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٧٧ ، وبرنامج الطب الوقائي والتغذية .

وتقوم مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية ، ومؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة ، ووزارة الصحة بواسطة مديريتها العامة لخدمات الصحة العامة المنسقة في الولايات ، بتنفيذ مجموعة من التدابير المتنوعة لتعزيز التغذية والمراقبة الطبية لسوء التغذية . ومن البرامج ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد البرنامج الريفي للتغذية التكميلية المخصص للحواري والإناث قبل سن المدرسة وفي المناطق الريفية وبرنامج التغذية التكميلية في المستشفيات ، المخصص للمرضى المحتاجين في المستشفيات .

وتحققت خطوة الى الأمام في ميدان الطب الوقائي عندما أنشئ في عام ١٩٧٩ النظام الوطني لبطاقات التحصين ، المستخدم لحفظ سجلات عن تنفيذ عمليات التحصين لمكافحة شلل الأطفال والحمبة والخناق والسعال الديكي والكزار .

وتلبية لحاجات الأشخاص غير المدمجين كلياً في الخدمات الصحية ، أنشئ برنامج التضامن الاجتماعي مع مؤسسة الفمان الاجتماعي المكسيكيه والإدارة العامة لتنسيق الخطة الوطنية للمناطق الخامدة والمجموعات المحرومة بمشاركة مجتمعية بهدف تحسين مستوى معيشة معظم الفئات السريعة التأثر عن طريق وحدات رعاية طبية ريفية ، وعيادات شبه حضرية ، ووحدات يديرها موظفون مساعدون باشراف موظفين طبيين . وتخدم عيادات مؤسسة الفمان الاجتماعي المكسيكيه والإدارة العامة لتنسيق الخطة الوطنية للمناطق الخامدة والمجموعات المحرومة ١٣ مليون نسمة .

وتحظى برامج توسيع نطاق توفير مياه الشرب وشبكات الصرف بأهمية خاصة ، بسبب أثرها المباشر على الصحة والأحوال الصحية بين السكان .

ويقترح برنامج العمل الوطني لادماج المرأة في التنمية مسارات العمل التالية فيما يتعلق بالفمان الصحي والاجتماعي (المرفق الأول ، المفحات ٤٢ - ٤٥) :

- العمل على تقييم البرامج الصحية الحالية بالنسبة الى الرعاية الطبية للمرأة؛
- تنفيذ برامج مصممة لتحسين العادات التغذوية لدى السكان من جميع الأعمار؛
- تعميم الحملات والمواد المتنوعة المصممة للوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي وزيادة وتعزيز الخدمات الوقائية المتعلقة بأنواع السرطان هذه ، فضلا عن خدمات اعادة التأهيل المتعلقة بالأورام ؛
- تكثيف جهود التوعية - عن طريق وسائل الاتصال الاجتماعية - بأهمية الرضاعة بدلا من استخدام البدائل لطبيب الأم ؛
- تقوية مرفق الصحة الوطني عن طريق توفير المؤسسات الملائمة للطب الوقائي والرعاية في المستشفيات والتخمين ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالطب الوقائي حيثما توجد أعلى نسبة لاصابة بالأمراض والوفيات ؛
- بذل الجهد لضمان قيام مؤسسات القطاع الصحي بزيادة البرامج الخاصة للوقاية من الاصابة بالأمراض والوفيات قبيل الولادة ؛
- ضمان الرعاية الملائمة للنساء أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ؛
- تنفيذ برامج مصممة خصيصا للسكان الريفيين والسكان المحروميين في المناطق الحضرية الرئيسية ، وتتوفر الخدمات الالازمة للنساء في هاتين الفئتين من السكان ؛
- توفير الخدمات الصحية لجميع النساء العاملات ، بغض النظر عن وضعهن التعاقدى .

وقد ألحقت الهزات الأرضية التي حدثت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ أضراراً كبيرة بالبنية الأساسية للمستشفيات التي توفر الرعاية الطبية من الدرجتين الثانية والثالثة في عاصمة الجمهورية . ولمواجهة هذا الواقع وضعت وزارة الصحة برنامجاً لاعادة بناء المرافق الصحية واعادة تنظيمها أحرى تقدماً ملحوظاً حتى تاريخه . وكانت الخطوات الأولى في هذا السبيل تقدير مدى الأضرار وهدم المبني التي أصابتها أضرار واملاج المرافق المصابة ، واستئناف أعمال المستشفيات المصابة بأضرار جسيمة في وحدات عيادية أخرى . وتنحصر الجهود الآن على تدعيم مرافق الصحة الوطنية .

وقد ظلت نسبة النفقات المخصصة للصحة على النطاق الاتحادي تدور حينول ٧ في المائة عدداً من السنين ، وارتفعت في عام ١٩٨٥ إلى ٢٨ في المائة وفي عام ١٩٨٦ إلى ٦٨ في المائة .

أما فيما يتعلق بأحكام المادة ١٢-٢ على وجه التحديد فلا بد من القول إن هناك حملات اعلامية وبرامج تربوية للحوامل للتوعيتهم بأهمية الرضاعة الطبيعية لصحة الأم والطفل ، وتبسيط استهلاك منتجات محل طليب الأم .

وقد نسقت وزارة الصحة جميع التدابير التي يدعمها البرنامج الوطني لدمج المرأة في التنمية فيما يتعلق بالصحة عن طريق اللجنة القطاعية الداخلية المنشأة لهذا الغرض في عام ١٩٨٣ والمدمجة في اللجنة الوطنية للمرأة .

وتتخد لجنة المرأة التابعة لوزارة الصحة الخطوات التي تظهر أهمية المرأة في مجال الصحة : في المقام الأول عن طريق الرعاية الصحية التخصصية التي تحتاج إليها المرأة ؛ وفي المقام الثاني عن طريق دورها كموفر لهذه الخدمات في الإطار المنزلي والمجتمعي والمؤسسي . ومن ثم فإن للجنة مهام مختلفة .

وتتضمن هذه المهام ما يلي :

أولاً - العمل على التحسين الكمي وال النوعي للتدابير المخصصة للنهوض بالأحوال الصحية للنساء على وجه التحديد ، وفي المقام الأول للنساء اللواتي يعيشن في أشد ظروف الحرمان ؛

ثانياً - زيادة وعي المرأة بقيمة صحتها وصحة أسرتها ؛

ثالثاً - تزويد المرأة بالمعلومات والتدريب لتمكنها من أداء دورها بمزيد من الفعالية كمربية ومساعدة في المسائل الصحية ؛

رابعاً - تعزيز المشاركة المنظمة للمرأة في برامج المجتمع المحلي ؛

خامساً - تشجيع تقدم الموظفات ووصولهن إلى مراكز اتخاذ القرار في المؤسسات الصحية ؛

سادساً - وضع برنامج عمل وتحديد الأولويات وتقرير التدابير والأهداف والاستراتيجيات ونظام التقييم .

وتقوم الأنشطة التي تنفذها هذه اللجنة على أساس خطوط العمل ذات الأولوية التي ترسمها اللجنة الوطنية للمرأة . وبما أن أحد التوجهات الرئيسية للبرامج المؤسسة لمرفق الصحة الوطني هو تحسين صحة المرأة في المكسيك ، فقد وجهت اللجنة جهودها نحو مجالات معينة تتطلب تشجيعاً خاصاً بسبب أهميتها الخاصة .

وعلى ضوء هذه الخلفية ، عقدت اللجنة العزم على تعزيز ما يلي :

- (أ) الأنشطة التي تستهدف دراسة ومعرفة معدلات الامانة بالأمراض والوفيات بين المكسيكيات :
- (ب) الأنشطة المقصود بها الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ;
- (ج) الأنشطة المقصود بها تعزيز الرعاية المقدمة أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ;
- (د) الأنشطة المقصود بها النهوض بالموظفات العاملات في وزارة الصحة وتدربيهن؛
- (ه) الأنشطة المقصود بها اعلام وشحذ السكان من الاناث بصورة عامة والهيئات النسائية بشأن أهمية الرعاية لصحتهن وصحة أسرهن ومجتمعهن المحلي ، وبصورة رئيسية بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي والرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ، وممارسة تنظيم الأسرة .

والتدابير المضمنة المنفذة برعاية اللجنة تسهم مساهمة ايجابية في الجهد الذي تبذلها حكومة المكسيك لتوفير الخدمات الصحية التي يحتاج إليها السكان .

أما بالاشارة إلى الاحصاءات المتعلقة بالأحوال الصحية للمرأة في المكسيك ، فيجب أن يكون مفهوماً أن البيانات المنظمة المتوافرة لا تعطي معلومات محددة عن بعض الفئات .

والبيانات الأولية المجموعة عن الامانة بالأمراض والوفيات بين السكان تبين ، بطبيعة الحال ، الجنس والอายุ . غير أن هذه النواحي تفقد خلال مراحل جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها مما ينجم عنه ، في نهاية العملية ، أن الناتج يصبح عاماً وتنخفض قدرته على التعبير عن حقيقة التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة في البلد .

ولهذا السبب ركزت المديرية العامة للأوبئة والمديرية العامة للاعلام والاحصاء التابعتان لوزارة الصحة جهودهما على هذه النهاية خلال السنوات الثلاث الماضية . وقد جعل هذا من الممكن ادخال تغير الجنس في نظام تجهيز وتحليل الدراسات الاستقصائية الصحية الوطنية ، كما أن هناك خططاً لنشر المعلومات عن الرعاية أثناء الحمل وعند الولادة ، مع بيان الاستشارات الطبية التي تتم في وحدات الدرجة الأولى والدرجة الثانية التابعة لوزارة الصحة مفصلاً حسب الجنس ، وايراد المعلومات المعتمدة عن برنامج الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ومكافحته بشيء من التفصيل (منذ تموز / يوليه ١٩٨٧) .

وهناك ناحية تحظى بأهمية خاصة لدى اللجنة الداخلية للمرأة والصحة هي عدد الوفيات بين الأمهات التي يعتقد أنه يمكن تفادي العديد منها . وهناك ثغرات كبيرة في المعلومات المتعلقة بهذا الأمر ، ويجري العمل الآن على سدها عن طريق استعراض شهادات الوفاة وفحص مؤشرات التصنيف المتعلقة بالوفيات بين الأمهات ، ومدى انتشارها والجهود الرامية إلى الوقاية منها ، والنظر في المظاهر الكمية والنوعية التي تؤثر في الحماية التي توفرها الخدمات والطلب عليها ، بما في ذلك وطأة المتغيرات الاجتماعية الثقافية السائدة في المجتمع بالنسبة إلى طلب الخدمات . وهناك مشاريع أبحاث أخرى قيد التنفيذ كما أن هناك مشاريع عديدة غيرها ما زالت قيد الاعداد بمشورة تقنية وتمويل جزئي من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية .

أما خطوط العمل من أجل الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي وتحسين الرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة فقد وضعتها بصورة رئيسية المديرية العامة للطب الوقائي والمديرية العامة لتنظيم الخدمات الصحية المسؤولة عن اصدار المعايير .

ومن المناسب ذكر المساهمة القيمة والمستمرة من جانب المديرية العامة للطب الوقائي في اللجنة . وقد كانت مشاركتها في التدابير المصممة لتشجيع وتدريب موظفات وزارة الصحة والهيئات النسائية الأخرى جوهرية مثلما كانت مشاركة المديرية العامة للخدمات الصحية في المقاطعة الاتحادية والمديرية العامة للصحة وال التربية والمديرية العامة لتنظيم الأسرة .

ونشر المعلومات وتعزيز التوعية بين الإناث من السكان بشأن أهمية تقديرهن لقيمة صحتهن وصحة أسرهن ومجتمعهن المحلي وأهمية حماية هذه الصحة ، يسيران في ثلاثة اتجاهات : واحد يستهدف جمهور النساء بصورة عامة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية أي التلفزيون والإذاعة والصحف ، والثاني يسلك سبيلاً للنشاطات التي تجمع بين فئات عديدة من النساء ، والثالث يستهدف النساء العاملات في الخدمات العامة التابعة لوزارة الصحة .

وقد اشتملت حملات وسائل الإعلام الجماهيرية على إنتاج برامج تلفزيونية عن الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ، والرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ، وتنظيم الأسرة . وكان هناك أيضاً برنامج تلفزيوني واحد في المتوسط كل أسبوع يتناول التناولي المختلطة لصحة المرأة مثل الرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ، وسرطان عنق الرحم والرحم والثدي ، والادمان ، ومتلازمة القصور المناعي المكتسب ، والعنف الجنسي .

وبأخذ هذا الأمر في الاعتبار ، تعقد حلقات تدريبية دائمة بشأن التوجيه الصحي بالتنسيق مع المجلس الوطني لإدماج المرأة التابع للحزب الشوري المؤسسي وتناول الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ، وتنظيم الأسرة ، والنشاط الجنسي ، والرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة . وقد أنشئت

هذه الحلقات التدريبية حتى تاريخه في ١١ منطقة صحية في المقاطعة الاتحادية وفني ثماني ولايات في المكسيك بمساهمة مفيدة جداً من المديرية العامة للخدمات الصحية في المقاطعة الاتحادية والهيئات المناظرة لها في ولايات الجمهورية . ويقدر أن حوالي ٣ ملايين امرأة اشتركن في هذه الحلقات التدريبية حتى الآن .

ومن الجدير بالذكر ، أخيراً ، أن تحقيقاً أجري في عام ١٩٨٦ عن المنظمات النسائية في المكسيك واحتتمال مشاركتها في الأنشطة الصحية . وقد شكل هذا التحقيق جزءاً من تحقيق أوسع بدعم من منظمة الصحة العالمية في خمسة بلدان .

المادة ١٤

وضع المرأة في المناطق الريفية

في عام ١٩٧٥ أعطيت المرأة ، بمناسبة السنة الدولية للمرأة ، حق الاقتراف عن طريق الوحدات الزراعية الصناعية النسائية . وصدرت كذلك الشروط الازمة لتنظيم تشغيل هذه الوحدات الزراعية الصناعية .

وقد أدى برنامج العمل الوطني لدمج المرأة في التنمية الى انشاء برنامج متكامل لمشاركة المرأة الريفية في تحقيق التنمية الريفية وإلى دمجه في برنامج العمل الوطني .

ووفاء بالالتزامات المتنبؤة عليها في البرنامج المتكامل ، اتخذت خطوات من أجل قيام الحكومة الاتحادية والولايات - من خلال مكاتب المزارع التابعة للجان المشتركة لاصلاح الزراعي - برصد تنفيذ التدابير وتقديمها وتقديرها - أي فعالية الحقوق والضمانات والأفضليات والاستثناءات المنصوص عليها في قانون الاصلاح الزراعي الاتحادي من أجل النساء في القطاع الريفي فردياً وجماعياً .

وفي هذه العملية طور مكتب وكيل الوزارة لتنظيم الاصلاح الزراعي وتطويره التابع لوزارة الاصلاح الزراعي أشكالاً محددة من التنظيم الزراعي لصالح المرأة ، مثل الاتفاق مع النظام الوطني للتنمية الشاملة للأسرة بشأن تأسيس مكاتب مشتركة لتقديم التوجيه والمشرورة القانونيين للمرأة وبشأن برنامج لخلق فرص عمل للنساء الريفيات .

وقد قدمت اقتراحات وزارة الاصلاح الزراعي المتعلقة بالتنسيق بين المؤسسات إلى اللجنة الوطنية للمرأة في شباط/فبراير ١٩٨٦ ، موضحة أن الأنشطة والتدابير المقترحة نفذت تنفيذاً تاماً .

أما أهداف البرنامج المتكامل فهي : العمل على ادماج المرأة في المكسيك ، في المدن وفي الريف ، في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتحسين مستويات المعيشة والرعاية الاجتماعية ، وخلق فرص عمل في المناطق الريفية لقاء أجور مناسبة مما يحول دون هجرة السكان بعيداً عن الأرض .

وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ عقد أول اجتماع للتنسيق بين مؤسسات الدولة من أجل مشاركة المرأة الريفية في التنمية الريفية ، بالتنسيق مع المجلس الوطني لدمج

المرأة في التنمية التابع للحزب الشوري المؤسسي ، واتحاد الفلاحين الوطني ، واتحاد الفلاحين المستقل ، ومنظمات السكان الريفيين الأخرى .

وقد اتضح من الاجتماع أن الواقع الحالي للمرأة في الريف ما زال يتطلب الأولوية في العناية من أجل تحقيق تنمية واقعية ومتوازنة . وكرر الاجتماع أيضا الأمر الذي لا يمكن نكرانه وهو أن المرأة هي محور الأسرة وأنها تمثل انتاجية كامنة ، في الريف وفي المدن .

هذا ما وضعه في الاعتبار برنامج العمل لدمج المرأة الريفية في التنمية المتوازنة للبلد في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فوضع الاستراتيجية التالية :

- تنظيم النساء الريفيات بحيث يستطيعن الاستفادة بقدر أكبر من الجهد والخدمات والدعم والمدخلات التي توفرها المؤسسات الحكومية والاجتماعية والخاصة ؛
- توفير الأدوات اللازمة لإنشاء وتوحيد المنظمات النسائية في الريف ؛
- تشجيع النساء الريفيات ذوات الخبرة التنظيمية على نشر وتعزيز إنشاء الهيئات النسائية .

وقد أعطيت الأولوية لتدريب النساء الريفيات وبصورة رئيسية لمحو الأمية ، ولتزويدهن بالمعرفة الأساسية لقواعد التنظيم والتسويق والانتاج ومبادئ المحاسبة ، الخ . وتحتاج النية أيضا إلى تدريس مواضيع تساعد على ادخال تحسينات في البيت في مجالات الصحة والاصحاح والتغذية والمسائل الثقافية .

وفيما يلي مسارات العمل التي وضعتها وزارة الاملاج الزراعي :

- تدريب النساء الريفيات ؛
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المناطق الريفية بغية ايجاد مصادر للتوظيف ؛
- دعم اقتصاد الأسرة ؛
- تقوية وتعزيز الخدمات الموفرة عن طريق التنسيق بين المؤسسات في القطاع الزراعي لما فيه مصلحة المرأة الريفية .

وفي عام ١٩٨٦ أنشئت ٧٨ وحدة زراعية صناعية نسائية وحولت ١٤٨ لاتفاق وأحكام القانون ووحدت ٦٣

أما الوحدات الثمانية والسبعين المنشأة فقد أقيمت في ٢٠ ولاية من الولايات الجمهورية في فروع النشاط التالية : الخازير ، والدواجن ، والحرف ، وشغل الابرة ، والنسيج والمجاصل ، والخدمات ، والبستنة التجارية ، وانتاج التوزيتيل (فطائير الذرة) ، والفاكه ، وطحن الدقيق واللحوم .

ويوشك فهرس بالوحدات الناشطة على الانتهاء الآن . وي يوجد حاليا ١٢٧٠ وحدة تعمل في الأنشطة التالية : زراعة المحاصيل (٤٧٢) ؛ الدواجن (٢١٩) ؛ انتاج التورتيلا و/أو طحن الدقيق اللازم للتورتيلا (١٧٣) ؛ المواشي والدواوب (٨٨) ؛ صناعات الملابس (٦١) ؛ تربية النحل (٤٤) . ونتيجة لهذا تولدت في ١٩٨٦ فرص عمل ودخول لصالح حوالي ١٨٥٠ أسرة .

وقدم الى الوحدات المشورة والتوجيه القانونيان ، ولا سيما فيما يتعلق بممارسة حقوقها عن طريق التوجيه بشأن ابتكار المنتجات الزراعية وفيما يتعلق بالعقود القانونية لتسويق الموارد واستغلالها .

واعطى معهد التدريب الزراعي ٩٤ دورة تدريبية للوحدات استفاد منها ٣٨٣ عضوا ، واحتسبت مواد التدريس على قسم خاص للنساء الريفيات .

وبغية دعم الاقتصادات العائلية للنساء الريفيات ، جرت محاولة لتعزيز الأنشطة المتعلقة بتربية واستغلال الحيوانات الصغيرة ، والبستنة التجارية ، والخفر ، والمشاغل المنزلية ، وطحن دقيق التورتيلا ، وصنع التورتيلا ، والأفران ، والحرف . وقدم التوجيه أيضا بشأن دعم الوجبة الغذائية عن طريق الاستهلاك المنزلي للمنتجات الإقليمية .

ومن أمثلة التنسيق بين المؤسسات ، الجديرة بالذكر ، أن ٨٠ اتفاقية عقدت لمساعدة الوحدات الزراعية الصناعية النسائية في الحصول على قروض من "بانورال" وأن المشورة قدمت الى أكثر من ١٥٠ وحدة بشأن ملایحة المشاريع وتسويق المنتجات .

قائمة المرفقات

*أولاً - برنامج العمل الوطني من أجل ادماج المرأة في التنمية
ثانياً - البرنامج التنفيذي للجنة الوطنية للمرأة لفتره الثلاث سنوات ١٩٨٦-١٩٨٨

* قدمت حكومة المكسيك الوثيقتين المشار إليهما ، باللغة الأسبانية إلى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة بفيينا ويمكن الاطلاع عليهما في مكاتب فرع تقدم المرأة .